

عزب الشعب الجزائري



مشكلة هجرة الجزائريين إلى فرنسا

عزب الشعب الجزائري

مشكلة هجرة الجزائريين إلى فرنسا

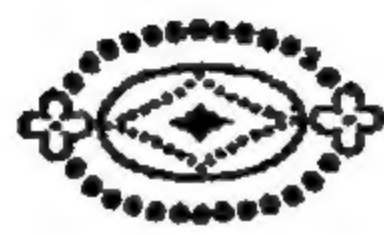
مقدمة

إن الدراسات والرسائل والمقالات التي تعالج مسألة هجرة الجزائريين الى فرنسا أصبحت في السّنوات الأخيرة لا يحصيها العدد فالمشكلة التي أثارها هجرة مئات الآلاف من الجزائريين وإقامتهم في فرنسا باتت من أهم المسائل الاجتماعية التي تشغل الرأي العام سواء في فرنسا أو الجزائر .

وغايتنا من هذه الدراسة أن ندخل الى ميدان النقاش والبحث في هذا الموضوع عنصراً جديداً ، يسد ثغرة كانت شاغرة من قبل : وذلك العنصر الجديد هو معالجة المسألة من وجهة النظر الجزائرية أي أن هذه الرسالة تعبير عن لسان حال المهاجر الجزائري في فرنسا وليس مؤلفنا هذا عملاً علمياً ، فالوسائل والكفاية تعوزنا في الوصول الى ذلك المستوى . فاذا كانت في الكتاب احصاءات ، فانما معلومات تجمعت من مصادر مختلفة ، معظمها جهات اختصاص تستحق كفايتها العلمية الجدية كل تقدير واحترام .

وقد فرضنا على أنفسنا الاختصار ، فاضطررنا ضيق المجال الى الامناع والاكتفاء بالإشارة واللمحة في مواضع كثيرة كان علاجها يستغرق دراسات طويلة لو أنها وجدت ما تستحق من عناية وهمة . وقد تعمدنا في هذا الكتاب أن نلتزم الجانب الموضوعي في

إيراد الوقائع ، وان نلتزم الصدق والامانة في التعليق عليها ، فاذا أدى ذلك الى توسيع جبهة المناقشة والبحث ، فقد بلغنا غايتنا التي سعينا اليها حين ألفنا هذا الكتاب : ذلك أن الصراحة والصدق أساسان ضروريان لحسن التفاهم ، وما من غاية أحب الى قلوبنا من تفاهم حسن على أساس صريح



الفصل الاول

تاريخ الهجرة ولوائحها التنظيمية

إننا نهدف قبل كل شيء إلى تقديم صورة صادقة لحالة الجالية الجزائرية المهاجرة إلى فرنسا ، وللشاكل التي تواجهها في الوقت الحاضر . . .

يبد أن اهتمامنا بالحاضر ، وبالمستقبل أكثر من الحاضر ، يجعل لزاما علينا مراجعة الماضي مراجعة سريعة لنستعرض خلالها تاريخ تلك الهجرة وتطوراتها ، لما في ذلك من فائدة محتومة في تفهم المشكلة القائمة الآن .

وأن دراسة اللوائح المنظمة لتلك الهجرة في أطوارها المتعاقبة هوية أن تدلنا على اتجاهات الادارة الفرنسية في الجزائر والاطواسط الباريسية في معالجة تلك المشكلة ، بوحى من احتياجات اللحظة الوقتية ، وبدافع من المصالح المعينة بالذات . . .

ففي حوالى سنة ١٩١٢ بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا رقماً يعتد به لأول مرة ، وبدأت في الظهور التكتلات العالية الجزائرية هناك . . . وتدل احصائيات مكتب الجزائر ، في ذلك العهد على أن عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا كان يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٩٠٠٠ منهم الفان يعملون في مصابن منطقة مارسيليا . والف وخمسمائة في مناجم الشمال ومنطقة كاليه ، والباقون في منطقة باريس .

وقبل سنة ١٩١٢ كانت توجد منهم جالية محدودة في مارسيليا تبلغ ١٩٠٠ مهاجر .

وقد بدأت الهجرة الكبرى بمناسبة نشوب حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ ، إذ جندت الحكومة الفرنسية من استطاعت تجليده منهم في « ترحيلات » لسد النقص الذي أصيبت به الأيادي العاملة بسبب الحرب ، فبلغ عدد هؤلاء « المرحلين » الجزائريين ثمانية وسبعين ألفاً . فكانت هذه هي بداية الطريق الذي سلكه المهاجرون من بعدهم طواعية التماساً للرزق .

وفي سنة ١٩١٩ أعيد المرحلون إلى بلادهم ، وبقي من الجزائريين في فرنسا من قدر عددهم بعشرة آلاف . . . ولكن في سنة ١٩٢٤ قفز العدد إلى مائة ألف . ومنذ سنة ١٩٢٩ أخذ عدد المهاجرين في التناقص بشكل محسوس ، فكثر العائدون إلى الجزائر ، وقل القادمون منها إلى فرنسا ، وذلك بسبب ما منيت به فرنسا من أزمة صناعية وتجارية شملت العالم أجمع ، وزادت بسببها البطالة بين العمال .

حتى إذا كانت سنة ١٩٣٧ قدر عدد العاملين في فرنسا من الجزائريين بما لا يزيد على ٨٥٠٠٠ . . ثم نشطت الهجرة شيئاً ما في سنة ١٩٣٨ فبلغت الجالية الجزائرية في فرنسا في ختام هذه السنة تسعين ألفاً فلما بدأت الحرب الأخيرة تضاءلت حركة الهجرة ، بيد أن انهيار فرنسا العسكرية السريع وعقد الهدنة الانفرادية في يونيو سنة ١٩٤٠ أوقف ذلك التضائل . . إلى أن طلب المحتلون عدداً من العمال من شمال إفريقيا ، فراحت السلطات الفرنسية في الجزائر ترحل منهم من تستطيع ترحيله للعمل تحت إشراف الألمان في مشروعاتهم بفرنسا وقدرت الحكومة في سنة ١٩٤٥ عدد المرحلين في تلك الفترة بثمانية آلاف . .

ولكن يجب أن نلاحظ أن الهجرة فيما بين سنة ١٩٤٢ إلى أن

حررت فرنسا كانت معدومة ، ثم استؤثقت نشاطها في سنة ١٩٤٥
لحاجة فرنسا المحررة الى أيد عاملة تعوض منقص الذي أحدثته في العمال
الفرنسيين من حيث الكفاية ومن حيث العدد أربع سنوات من
الاحتلال المرهق . وتوقعت وزارة العمل في منشورين بتاريخ ١٤
و ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ أن يبلغ عدد المهاجرين الجزائريين الى فرنسا
٨٥٠٠٠ مهاجر على دفعات متوالية . بيد أن الواقع تعدى هذا
التقدير الرسمي . . . وسنوفي هذه النقطة عند الكلام على حالة المهاجرين
في الوقت الحاضر . .

ولا شك أن جدولا بيانياً للمهاجرين والعائدين وصافي المهاجرين
في كل سنة منذ سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٤٩ سيحدد لنا صورة حركة
الهجرة بشكل واضح . وهذه الأرقام مأخوذة عن (١) إدارة الأمن العام
(٢) الإدارة الصحية في سنة ١٩٤٢ (٣) الإدارات العمالية بعد سنة ١٩٤٥

السنة	الراحلون افرنسا	العائدون للجزائر	صافي عدد المهاجرين
١٩١٤	٧٤٤٤	٦٠٠٠	١٤٤٤ +
١٩١٥	٢٠٠٩٢	٤٩٧٠	١٥١٢٢ +
١٩١٦	٣٠٧٥٥	٩٠٤٤	٢١٧١١ +
١٩١٧	٣٤٩٨٥	١٨٨٤٩	١٦١٣٦ +
١٩١٨	٢٣٣٤٠	٢٠٤٨٩	٢٨٥١ +
١٩١٩	٥٤٦٨	١٧٤٩٧	١١٩٢٩ —
١٩٢٠	٢١٦٨٤	١٧٣٨٠	٣٤٠٤ +
١٩٢١	١٧٢٥٩	١٧٥٣٨	٢٧٩ —
١٩٢٢	٤٤٤٦٦	٢٦٢٨٩	١٨١٩٧ +
١٩٢٣	٥٨٥٨٦	٣٦٩٩٠	٢٢٥٩٦ +
١٩٢٤	٧١٠٢٨	٥٧٤٦٧	١٣٥٦١ +
١٩٢٥	٢٤٧٥٣	٣٦٣٢٨	١١٥٧٥ —
١٩٢٦	٤٨٦٧٧	٣٥١٠٢	١٣٥٧٥ +
١٩٢٧	٢١٤٧٢	٣٦٠٧٣	١٤٦٠١ —

السنة	الراحلون لفرنسا	العائدون للجزائر	صافي عدد المهاجرين
١٩٢٨	٤٩٧٢٦	٢٥٠٠٨	١٤٧١٨ +
١٩٢٩	٤٢٩٤٨	٤٢٢٢٧	٧٢١ +
١٩٣٠	٤٠٦٣٠	٤٣٨٧٧	٣٢٤٧ —
١٩٣١	٢٠٨٤٧	٣٢٩٥٠	١٢١٠٣ —
١٩٣٢	١٤٩٥٠	١٤٤٨٥	٤٦٥ +
١٩٣٣	١٦٦٨٤	١٥٠٨٣	١٦٠١ +
١٩٣٤	١٢٠١٣	١٥٣٥٤	٣٣٤١ —
١٩٣٥	١٣٩١٥	١٢١٩٥	١٧٢٠ +
١٩٣٦	٢٧٢٠٠	١١٢٢٢	١٥٩٧٨ +
١٩٣٧	٤٦٥٦٢	٢٥٦٢٢	٢٠٩٤٠ +
١٩٣٨	٣٤٠١٩	٣٦٠٦٣	٢٠٤٤ —
١٩٣٩	٢٤٤١٩	٣٢٦٧٤	٨٢٥٥ —
١٩٤٠	١٣٩٧٤	٢٧٨٢٤	١٣٨٥٠ —
١٩٤١	٣٠٨٣	٣٥١٧	٤٣٥ —
١٩٤٢	١٣٧٧٣	٢٥٢٤	١١٢٤٩ +
١٩٤٣	—	—	—
١٩٤٤	—	—	—
١٩٤٥	٥٧٧	(؟)	(؟)
١٩٤٦	٣٤٩٢٩	(؟)	(؟)
١٩٤٧	٦٦٢٣٤	٢٢٢٥١	٤٣٩٨٣ +
١٩٤٨	٨٠٧١٤	٥٤٢٠٩	٢٦٥٠٥ +
١٩٤٩	٨٣٣٧٧	٧٥٢٥٧	٨١٢٠ +

ولا شك أن هذا التقدير المركز لموجات الهجرة الجزائرية الى فرنسا من سنة ١٩١٢ يظل ناقصاً إذا لم يسانده عرض اللوائح المنظمة لتلك الهجرة ، فانه سيتبين من هذه اللوائح أن الهجرة بين « أرضين فرنسيتين » فيما يرسمون ، بل بين « مقاطعات فرنسية » ظل الى السنوات الاخيرة محل تنظيم وسيطرة ورقابة من قبل السلطات العامة بل لا يزال مبدأ « حرية المرور » محل مناقشة الى يومنا هذا في كثير من الأحيان.

وأول نص يتعلق بالمسافرين الجزائريين الى فرنسا هو الذى ورد فى مرسوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٤ ، أى قبل أول حركة هجرة جزائرية فى سنة ١٩١٢ بكثير . ويحتم ذلك المرسوم الحصول على ترخيص بالمرور لكل جزائرى الأصل يريد السفر الى فرنسا . وفى سنة ١٩١٣ أرسلت حكومة الجزائر لجنة تحقيق لدراسة أحوال العمال الجزائريين فى فرنسا ، فعادت اللجنة بثناء عاطر على هؤلاء العمال ممن كانوا يستخدمونهم من أصحاب المصانع ، وبتحيز تشجيع الهجرة فى المستقبل . وبناء على ذلك صدر فى ١٨ يونيو سنة ١٩١٣ قرار من الحاكم العام بالغاء ذلك التصريح الذى كان يحتم قانون سنة ١٨٧٤ . وظل الأمر كذلك الى أن أعاد قانون ١٥ يولييه سنة ١٩١٤ العمل بذلك التصريح سيرته الأولى .

وغداة انتهاء حرب سنة ١٩١٤ قفزت الهجرة قفزة كبيرة ، فحذا ذلك بالمستعمرين الفرنسيين المقيمين بالجزائر الى الشكوى لحرمانهم من هذه الأيادى العاملة النشطة الرخيصة ، وطالبوا بمراقبة السفر ووقف الهجرة . فصدرت تعليمات من وزارة الداخلية بتاريخ ٨ و ١١ أغسطس و ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تنظم تلك الهجرة العالية الجزائرية ، وتحتم على المهاجر الجزائرى أن يستخرج تذكرة إثبات شخصية وشهادة طبية بالخلو من الأمراض المعدية والمتوطنة، وشهادة تشغيل . . فكان لهذا الاجراء أثره الفعال ، فهبطت الهجرة الشرعية من ٨٠٠٠ الى ٣٠٠ ، ثم ظهرت على نطاق واسع أعمال التزوير فى هذه الشهادات المطلوبة .

وفى سنة ١٩٢٦ تقدم الجزائريون « بتامى » و « ددهان » والسعدى ، الى مجلس الدولة فى فرنسا بطلب الغاء هذه الاجراءات المعطلة للهجرة .

لأنها مشوبة « بسوء استخدام السلطة » فقضى المجلس في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٦ بإلغائها جميعاً لبطلانها ، إذ صدرت عن غير ذي صفة شرعية في إصدارها ، لأن جهة الاختصاص هي « رئيس الدالة » ، ما نحل إليه من سلطة التشريع للجزائر . . .

فعمدت الحكومة الفرنسية في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ بإصدار مرسوم بمضمون هذه الاجراءات الملغاة ، ما عدا شهادة التشغيل ، وألزمت المهاجر باستخراج صحيفة سوابق وتقديم ضمان قيمته ١٥٠ فرنكا . . .

بيد أن الهجرة ظلت ناشطة مع هذا كله ، مما حدا بالمستعمرين إلى الضغط على الحكومة للتدخل حتى تحد من تيارها الجارف الذي يحرمهم من هذه الايدي العاملة الرخيصة ، فترفع الأجور تبعاً لذلك . . . وفي ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم يحتم أن يدفع المهاجر تأميناً قدره ١٢٥ فرنكا ، وأن يحصل على « تأشيرة » تمنح بعد زيارة طبية . . .

فكان لهذه الاجراءات هزة استياء في الدوائر الجزائرية ، وتحرك لها النواب الجزائريون المسلمون . . . وغضب الجزائريون المقيمون بفرنسا وكانوا في اجتماع نجمة شمال افريقيا « في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٦ قد طالبوا « بأن يكون سفر العمال الجزائري الاصل إلى فرنسا بدون قيد ولا شرط . . . وكان اشتراك هذه المنظمة في « الجهة الشعبية » الفرنسية ، والدور الهام الذي لعبته الجالية الجزائرية في منطقة باريس ضد الحركة الفاشية في سنة ١٩٣٤ ، قد جعلاً لغضب هذه الجالية ومنظمتها العمالية قيمة ، فصدر في ١٨ يوايه سنة ١٩٣٦ مرسوم يبطل كل القيود التي كانت تعرقل الهجرة قبل ذلك التاريخ .

ولم يسكت المستعمرون في الجزائر ، فأصدرت الحكومة العامة بتاريخ ١٤ أكتوبر و٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و١٣ يناير سنة ١٩٣٧ تكونت منها لوائح الهجرة بالإضافة إلى قرار لوزارة الصحة في ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ . واتخذت الاجراءات الجديدة صورة اشتراطات صحية وقائية وتأمين مالي نقدي .

ونشبت الحرب ، فصار السفر الى فرنسا من شأن السلطات الحربية . . حتى إذا وضعت الحرب أوزارها وصدرت قوانين ٧ مارس سنة ١٩٤٤ و٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ألغيت هذه القيود من حيث المبدأ . .

ولما كانت سنة ١٩٤٧ قد شهدت انتهاء الحجز على وسائل المواصلات التي كانت محدودة ومقيدة بسبب قلاتها لما تخرب منها بفعل القنابل والنسف أثناء الحرب والاحتلال ، فقد نشطت حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وتزايدت إلى سنة ١٩٤٩

وكانت البطاقة الشخصية هي الشرط الوحيد للسفر ، بالإضافة إلى الرقابة الصحية طبعاً . . بيد أن هذه الرقابة المفروضة على جميع المواطنين ، كانت تخف إذا طبقت على الفرنسيين حتى يكتفى بشهادة من أي طبيب بالخلو من الامراض المعدية ، وبأن المسافر قد حقن بالأمصال المعتادة . . وكانت تشتد هذه الرقابة عينا حين تطبق على أحد الاهالي ، من الجزائريين المسلمين ، فيتحتم عليهم أن يحملوا بطاقة صحية ، رسمية . وتتذرع سلطات الحجز الصحي البحري بصيغة اللائحة التي تنص على معاملة خاصة للعمال تختلف عن .عاملة رجال الأعمال . . وتستغل هذه التفرقة حسب الهوى ، وحسب زى الشخص ولهجته وشخصيته . .

وبعد ، فهذه خلاصة تاريخية للهجرة ولوائحها التنظيمية ، وهي
تسمح لنا فيما نرجو بحسن تصور الحالة الراهنة للهجرة الجزائرية في
فرنسا ، وهو موضوعنا الأصلي الذي سنأخذ في الخوض فيه في
الفصول التالية . .

الفصل الثاني

الهجرة في الوقت الحاضر

١ - أرقام وامصاءات

كم يبلغ عدد الجزائريين في فرنسا ؟

سؤال تعرض الاجابة عنه كثيرون جداً ، وهم على اختلاف وجهات نظرهم ومصادر تقديرهم قد وصلوا إلى نتيجة واحدة : وهي أن ذلك العدد لا يمكن تحديده تحديداً موثقاً به بحال من الأحوال .

وقد حاولت الوزارات المختصة — وهي وزارات الداخلية والعمل والصحة والسكان — أن تحقق في ذلك الموضوع ، ولكن محاولاتها كانت غير مثمرة ، لأن النتائج لم تكن متطابقة فيما بينها .. فليس في الامكان تقدير عدد الجزائريين في فرنسا إلا عن طريق التخمين أو التقدير الافتراضي ..

وعلة ذلك الغموض ليست فقط في ظروف هذه الهجرة ، بل أيضاً في نقص الأجهزة الإحصائية لدى الإدارات المختلفة ..

وقد شهدت سنتا ١٩٤٨ و ١٩٤٩ حملات صحفية عنيفة بصدد الهجرة الجزائرية ، اختلفت فيها وجهات نظر الصحف بحسب معتقداتها السياسية ، وخصصت الصحف اليومية لتلك المشكلة

مقالات ، بل دراسات مستفيضة . فلتنظر في الأرقام التي قدرت بها بعض تلك الصحف عدد الجزائريين المقيمين في فرنسا ، والتي زعمت كل صحيفة أنها استقتها من « مصادر رسمية » . . .

ففي ١٤ يناير سنة ١٩٥٠ نشرت صحيفة « لاكروا » (أى الصليب) مقالا بتوقيع مسيو بيوسون قدر فيه هؤلاء المهاجرين الجزائريين بحوالى ٤٠٠ ألف .

وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ قدرهم مسيو دونون في « لوب » (أى الفجر) بحوالى ٢٢٠ ألفاً ...

وبما يستحق الذكر أن مسيو « نواي » كان قد كتب في ٧ مايو سنة ١٩٤٨ في صحيفة « سي ماتان لى بى » أن عدد المغاربة من جزائريين ومراكشيين في باريس لا يقل عن مليون ونصف . بناء على مصادر رسمية ، بخلاف المهاجرين خلصة ...

ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا الرقم العجيب كان منشوراً في الصحيفة المذكورة على عمودين . . . للدلالة على مبلغ ما يمكن أن تذهب إليه التقديرات المغرضة .

وكذلك تختلف تقديرات الهيئات الرسمية ، فوزارة الداخلية تقدر في سنة ١٩٤٩ عدد الجالية الجزائرية في فرنسا بحوالى ١٩٤٨٠٠ .

أما مكتب الهجرة الوطنى فيقدرهم في أول يناير سنة ١٩٤٨ بحوالى ١٧٠ ألفاً . أما « قلم الجزائر » فيقدرهم بربع مليون ...

وتقدر رسالة جان جاك راجيه عن « مسلى الجزائر » في فرنسا

وفي البلدان الاسلامية ، بحوالى ١٨٠.٠٠٠ مقيمين في فرنسا بناء
على معلومات رسمية . أما المسيو موراكيول فيقدرهم في دراسته
عن الهجرة الجزائرية بما يتراوح بين ربع مليون وثلاثمائة ألف
جزائري ...

أما نحن ، فبعد النظر في هذه التقديرات ومدى اعتمادها على
الواقع ، وبعد ما لمسناه شخصياً عدة سنوات بالتجربة الواقعية
والمعيشة في أهم مناطق المهاجرين بفرنسا ، فتقدرهم بما يتراوح بين
اربعمائة ألف ونصف مليون ..

وقد جعلنا هذا المدى الكبير بين الحدين الأقصى والأدنى
لتقديرنا زيادة في الاحتياط لدقة التقدير ، وتحرياً للامانة ...

٢ - مصدر الهجرة

من أين يأتي المهاجرين ؟ وما هي المناطق التي تعد مصادراً
للهجرة ؟

. الواقع أن مقاطعات الجزائر الثلاث تقسم مصادر الهجرة
قسمة غير متساوية ، فالمناطق الفقيرة تساهم في إنتاج المهاجرين على
قدر فقرها وحاجة أهلها إلى العمل .. فأشدّها فقراً ومعاناة للازمة
هي أكثرها في نسبة المهاجرين من أبنائها .

ولهذا كانت « قبيلي » الصغرى والكبرى أكبر مراكز
الهجرة ، ومناطق المليّة وستيف ومعديد أهمها في مقاطعة قسنطينية

أما في مقاطعة وهران فأهم تلك المناطق ناحية ماذونة وندرومة ومرنية . .

وبلى ذلك في الأهمية :

في مقاطعة قسطنطينة : خنشيلة ووادي السمام

وفي مقاطعة الجزائر . بوسعدة وشلية ومليانه واولينزقيل .

وفي مقاطعة وهران : سيدى أبو العباس ، وتياره ، وفرنده

وتلسان وسان دنى دى سييج .

والحقيقة أن مقاطعة قسطنطينة هي أشد المقاطعات هجرة وأكثرها تأثراً بها ، فدائرة د بوجي ، هاجر منها ثلاثون ألفاً من مجموع عدد السكان الكلى البالغ ٥٥٠.٠٠٠ تقريباً . ودائرة ستيف هاجر منها ٢٦ ألفاً . وأما في دائرة بون وفيليفيل فالهجرة لا تكاد تذكر .

وأما مقاطعة وهران ، فدائرة تلسان هي أشد الدوائر هجرة ولا سيما ناحيتي مرنية وندرومة .

وأما مقاطعة الجزائر ، فالموطن الرئيسى للهجرة هو دائرة تيزى أوزوحيث يبلغ عدد المهاجرين من أبنائها أربعين ألفاً . .

وهذه المعلومات العامة التى استقيناه من وثائق أولية نشرتها الحكومة المركزية ، يمكن إكمالها وتنسيقها وتنقيحها بالاستعانة بالاحصائيات الواردة بسجلات الحجر الصحى البحرى فيما بين أول يولييه سنة ١٩٤٦ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

المسكن	المجموع السنوي للمهاجرين المتوسط الأثري	
الجزائر	١٤٤٧	١٢٠
لاغرازجه	٢٥٣٤	٢١١
شليف	٤٢١	٣٥
دراع الميزان	١٤٧٤	١٢٣
الأربعة بن راتن	٢٨٤٨	٢٣٧
جرجرة	١٧٦٨	١٤٧
زفون	٣٤٠	٢٨
تيزي وزو	٩٩٩	٨٣
تيجزيرث	٦٥٣	٥٥
مزراة	١٠٤	٨
تنيس	١٨٠	١٥
قسنطينة	١٢١٨	١٠١
آفيو	١٩٩٩	١٦٦
هنزت	١٣٠٨	١٠٩
سيدي عيش	٢٢٦٧	١٨٨
سيلة	١٢٣١	١٠٢
عميد مرسى	٨٢٨	٦٩
معاديد	١٢١٠	١٠٠
مدجاة	١٠٠٦	٨٣
رينو (وهران)	٤١٤	٣٤
جهات أخرى مختلفة	٢١٦٤٠	١٨٠٣
المجموع	٤٥٨٩٥	٣٨٢٤

٣ - توزيع المهاجرين جغرافيا في فرنسا

الظاهرة البارزة في هذا الصدد، هي إنتشار المهاجرين الجزائريين في كافة أنحاء فرنسا إنتشاراً آخذاً في الازدياد. وقد كان الجزائريون في مبدأ الأمر يتجمعون في المدن والمناطق الصناعية، سواء في باريس أو مرسيليا أو مناطق التعدين في الشمال. ولكنهم الآن يقطنون جميع مقاطعات فرنسا تقريبا. ويندر أن تخلو منهم مقاطعة والواقع أن المقاطعات التي ليست فيها جاليات جزائرية كبيرة هي: الأوب. والوارايشير والاندروفيينا والفرنسية.

ويقول الكولونيل كوش في دراسته عن ظاهرة الهجرة الجزائرية أنه منذ إبريل سنة ١٩٤٦ زادت كثافة الجاليات الجزائرية في المدن فتغلغل المهاجرون في مناطق من الريف نائية لم يكونوا قد بلغوها من قبل. مثل مناطق الغرب.

وفي الجدول البياني التالي توزيع إحصائي للجزائريين بحسب المقاطعات في ديسمبر سنة ١٩٤٩. ونلاحظ أن هذه الأرقام الرسمية دون الواقع الفعلي ولكنها تعطي صورة تعريبيه لتوزيع المهاجرين جغرافيا في فرنسا.

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
آن	٢٦٣	كاتال	١٣١
اين	١٥٨	شارانت	٢٠
آليه	٧١٠	البحرية	١٢٠
الالب السفلى	١٩٨	شير	٨٩

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
الالب العليا	٢٩	كوريز	٢٥٠
د البحرية	١٣٠	كورسيكا	١١٩
الاردن	١٠٠٤	كوت دور	٢٣٠
آرديسين	٢٧٥	كوت دى نور	٦٢
آرييج	١٦١	كيز	٩٦
أوب	٠٢٩	كوردوني	١٢
اود	١٣٨	دوب	٤٤٥
افرون	٦٣٨	دروم	٥٩
مصب الرون	٦٠٠٠	اير	١١٠
كالفادوس	٥٣٤	اير ايلوار	٦٤
		جار	٤٢١١
حارون العليا	١١١	البرنيه الدنيا	٢٨
جير	٠٠٧	د العليا	٢٠٩
جيروند	١٤٢٥	د الشرقية	٣٥٩
هيو	١١١	الراين الادنى	٢٣٨
ايل دنيلين	٨٩	الراين الاعلى	١٢٣٥
اندر ولوار	٢٠٠	الرون	٥٨٤٦
ايزير	٢٨٧٥	الساوون الاعلى	١١٠
جورا	١٢٠	د واللوار	٣٤٨
لاند	٢٦	سارت	١٢٠
لوار	٦٤٩٩	الساقوا	١٢٦٨
لوار العليا	١٤	الساقوا العليا	١٦١

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
لوار الدنيا	١١٥	السين الادتي	٨٠٣
لوجارون	٢٥	د والمارن	٥٧٤
لواريه	١٦٣	السين والسين والاواز ٢٢٥٦٤	
لو	١١٥	اي سفير	٣
مانش	٢٤	سوم	١٠٧
مارن	٧١	تارن	٢٤٠
مارن العليا	١٥٤	تارن وجارون	٢٨
مايين	١٢	فار	٣٩٦
ميرت ايمو	٣٥٨٦	ناحية بلفور	٣٠٧
ميز	٤٥	فوكيز	٧٠٣
مور بهان	٤	فيما العليا	٢٧١
موزيل	٥٦٠٠	ايون	٥٩
نيفر	١٥٣	فوج	٢٦
اور	٩٥٩٦	المجموع الكلي	٨٩٢٨٠
نواز	٦٥٩		
اورن	٢١		
بادي كاليه	٣٢٧٠		
بوي دي دوم	٦٣٦		

فاكبر هذه الجاليات موجود في منطقة باريس ومارسيليا وما حولها ، وآليس وكوم الكبرى وسان اتيين وسان شامون وبوردو ومناجم الشمال ومنطقة ليل وفي الشرق ولا سيما في ميرت والموزيل .

ومنذ سنة ١٩٤٦ بدأت التجمعات حول مناجم البوتاس بمنطقة ميلوز وحول شوشومنيليار ، حيث تستخدم مصانع « بتجو » ، عدداً كبيراً من العمال الجزائريين .

وأكثر الجاليات قطعاً جالية باريس وضواحيها ، فعدد الجزائريين هناك بناء على أوثق الاحصاءات حوالي ١٥٠ ألفاً ، ٤٠ ٪ منهم في قلب باريس ، و ٦٠ ٪ في ضواحيها .

وفيما يلي جدول تفصيلي لهذه الجالية الباريسية في نوفمبر سنة ١٩٤٩

في أقسام باريس		في الضواحي
قسم أول	٤٠٠	الفورفيل ١٠٠٠
قسم ٢	٤٠٠	أورفيليه ٣٥٠٠
قسم ٣	٢٠٠٠	انيسير ٣٠٠٠
قسم ٤	٢٠٠٠	بوينير ١٥٠٠
قسم ٥	٣٠٠٠	بولونيا بيان ٥٠٠٠
قسم ٦	٥٠٠	شوازي ليروا ١٠٠٠
قسم ٧	٥٠٠	كليشي ٣٠٠٠
قسم ١٠	١٥٠٠	كولومب ٨٠٠
قسم ١١	٢٥٠٠	كوريفوا ١٢٠٠
قسم ١٢	١٥٠٠	درانسي ١٠٠٠
قسم ١٣	٣٠٠٠	جنففيه ٤٠٠٠
قسم ١٤	١٥٠٠	جنيق ٥٠٠
قسم ١٥	٤٠٠٠	اسي لينولنو ٢٠٠٠
قسم ١٧	٢٥٠٠	افزي ٢٠٠٠

قسم ۱۸	۵۵۰۰	کرمین بستر	۵۰۰
قسم ۱۹	۳۵۰۰	لفالوا بیریه	۱۸۰۰
قسم ۲۰	۳۵۰۰	لیللاه	۱۰۰۰
المجموع	۳۷۰۰۰	مونتری سوبوا	۱۴۰۰
		ناتر	۵۵۰۰
		یتسو	۳۰۰۰
		سان دنی	۳۵۰۰
		سان اوان	۲۰۰۰
		فاتف	۱۰۰۰
		فتری	۵۰۰
		فاکسین	۵۰۰
		المجموع	۵۰۲۰۰

٤- التوزيع المهني

ان الجزائري الذي يهاجر إلى فرنسا في الغالب من طبقة العمال الزراعيين ، وإذا كانت قد سبقت له الخدمة في المدن ، فهو من العمال قلنر الآن ما هي الأعمال التي يمارسها حين يحل بأرض فرنسا ، أو من باب أولى الأعمال التي تفتح له أبوابها هناك .

ويتضح من بيانات وزارة الداخلية عن شهرى ابريل ومايو سنة ١٩٤٩ ما يلى

عمال	١٠٢٢٠٠
تجار	١٠٠٨٠٠
موظفون	١٠٠
مهن حرة	٢٤٠٠
عمال زراعة	٧٠٠
طلاب	٨٠٠

وفي دراسة قام بها مسيو جان ويدلوخر وظهرت في مجلة «جين باترون» في عدد نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وردت الاحصاءات الآتية عن تقسيم العمال بحسب أعمالهم

الزراعة	٩٣١
مناجم ومحاجر	٢٠٨٣
كهرباء مائية	٣٣٥٤
نسيج	٣٦٢٥٠
اعادة البناء	٣٩٠٤

صناعات كيمياوية ٨٢٧٢

الزيوت ١٠٧٤٨

اشغال عامة ١٣٧٦٠

صناعات ميكانيكية كهربائية ١٤٥٤٨

ونلاحظ هنا أن التسكتل الجزائرى فى المصانع الكبرى قد زاد
فبعد أن كان فى مصانع رينو ١٦٠٠ فى سنة ١٩٣٩ ، صار عددهم
هناك فى يونيه سنة ١٩٣٩ (٣٢٠٠) .

ومعظم الجزائريين العاملين فى فرنسا من غير المهنيين أو المؤهلين
فنياً ، فهم عمال عاديون لا فنيون فى الغالب . وإن كان بعضهم يسعى
إلى كسب مؤهل فنى فى الكهرباء أو الحدادة أو البرادة أو ما إلى ذلك
ولكن فى حدود ضيقة طبعاً ، وبنسبة لا تكاد تذكر . . فهذه
النسبة فى منطقة باريس لا تعدو واحداً فى المائة .

وإن أعداد العمال الجزائريين فى فرنسا أعداداً مهنيّاً فنياً من
أكبر المشاكل التى تشغل الأذهان ، والتى تحب السلطات العامة أن
تبدى اهتمامها بها . . فهذه ميزانية وزارة المعارف عن سنة ١٩٥٠
تتضمن باباً خاصاً عن الأعداد المهنى للعمال الأفريقيين الشماليين بفرنسا ،
وقد خصص لهذا الباب ستة ملايين فرنك ، وهو مبلغ قصد به ذر
الرماد فى العيون ، والتظاهر بالأقدام على عمل شئ ، بينما تعزم
السلطات ألا تعمل شيئاً على الإطلاق .

وأن أهم ما يستلفت الأنظار فى البيانات السالفة هو قلة عدد
الذين يعملون فى الزراعة من الجزائريين فى فرنسا . . خلافاً لما كان
يُنتظر ، فإن الغالبية الكبرى من هؤلاء المهاجرين عمال زراعيون
بحسبكم النشأة .

وفي رأينا أن تفسير ذلك يرجع إلى أن الريف الفرنسي لا تنقصه
الأيدي العاملة بقدر ما تنقصه الصناعة الزراعية أو الآلات . . .
فلا يحتاج المزارعون الفرنسيون إلا إلى مساعدات موسمية . وغالباً
ما يتخيرون أولئك المساعدين من أصل مراكشي .

وقد ورد في بيان لوزارة العمل في مطلع سنة ١٩٤٩ أن عدد
العمال الزراعيين الجزائريين في فرنسا ٦٠٠ — وهو رقم أقل من
الواقع طبعاً — مقسمين على النحو التالي :

الجيروند	١١٠
ايرو اللوار	٥٥
ميرت وموزل	٤٠
موزيل	٢٠
سين ومارن	٣٦
البيير	٣٢
مصب الرون	٢٩
ايزير	٣٢

كما جاء في هذا البيان أن من الجزائريين ثلاثة مزارعين يشتغلون
لحسابهم الخاص .

والتجار أقل عدداً من العمال بكثير . ومعظمهم تجار مشروبات
وأصحاب مطاعم . ويوجد منهم ٦٠٠ في منطقة باريس . ومائة في
مارسيليا ومنطقة ليون . وثلاثين في « بور دو » ،

وأكثر فروع التجارة الأخرى شيوعاً هي التجول بالسجاجيد
والتحف الجزائرية . وبالفلكة والخضر والنقل .

أما الموظفون فعددهم قليل جداً ، وأكثـرهم يعملون في إدارات البوليس والاذاعة العربية وما إلى ذلك . .

وأما الطلاب فأكثرهم طبياً في باريس ، ويقدرـون هناك بحوالى ٢٥٠ طالباً مسجلين رسمياً في الكليات والمعاهد والمدارس . .
وهم يقبلون على الفروع الآتية مرتبة بحسب أهميتها العددية :
العلوم ، والطب ، والحقوق ، والآداب ، والصيدلة ، وطب الأسنان
وبعد هذه اللوحة عن التوزيع الممنى للمهاجرين ، نخرج على عرض
موضوعات البطالة والجرائم . وقد ربطنا بين هاتين المسألتين
لاعتقادنا أنهما متصلتان من أكثر من وجه واحد

٥ - البطالة والجرائم

جاء في تقدير لوزارة الداخلية بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٩ ان عدد المتعطلين من الافريقيين الشماليين يبلغ ٨٠٠٤٠٠ منهم ٧٥٠٠٠٠ جزائري . وقد اعترفت الدوائر الرسمية أن هذا الرقم أقل من الواقع بكثير .

فهذا مسيو ديد لوخر يكتب في صحيفة « جين باترون » في عدد نوفمبر سنة ١٩٥٠ أن مئات الآلاف من الافريقيين الشماليين المقيمين بمنطقة باريس لا يعمل منهم بصفة منتظمة في مصانعها إلا ٢١٠٠٠ فقط

وفي القسم الثامن من باريس اتضح أن ٧٠ ٪ من المسجلين في كشوف المتعطلين من الجزائريين .

ويجب أن نذكر في هذا المقام انه لا يسجل في تلك القوائم التي يتقاضى أصحابها تعويضاً عن تعطيلهم ، إلا من أقاموا في دائرة القسم ستة أشهر على الأقل بصفة متصلة . . فلا بد أن عدد المتعطلين الفعلي لا الرسمي أكثر من هذا الرقم بكثير . .

وفي مارسيليا قدر عدد الجزائريين المتعطلين في سنة ١٩٤٩ بأربعة آلاف .

والحالة التي عليها هؤلاء الجزائريون الغرباء المتعطلون مما يفتت الأكباد . فهم حيارى يضيعون ، كالغرقى في اليم ، لا يقر لهم قرار عمرون صفوفاً طويلة أمام مكاتب الخدمات ، ومكاتب مكافحة البطالة أو يجلسون في العراء تحت سماء رطبة كثيرة الغيوم لم يألوها في بلادهم ، ولكنهم لا يجدون المأوى .

ولم يفلح في التقليل من هذه المظاهر الشنيعة للشقاء والحاجة الملحة ، ما يقوم به بعض أفراد الجالية من المساعدة الفعالة ، فكم من عامل يعول عدداً من مواطنيه المتعطلين . وكم من صاحب مطعم يبذل الوجبات المجانية لبنى جلده المساكين ... إلا أن عدد المشردين بلا مسكن ولا مورد عدد ضخم ، لهذا وجدت نسبة معينة من الجرائم في أوساطهم . فترى بعض من بلغوا منهم سنّاً ناضجة دون أن يقتزفوا « سابقة » يعاقب عليها القانون ، وقد أقدموا على مغامرات سرعان ما يقطعون عنها بمجرد عشورهم على عمل يكفل لهم حياة سوية ، فيشبعهم من جوع ، ويأويهم من عراء ، ويكسوهم ويعول أسرهم الكبيرة العدد التي تركوها وراء ظهورهم في الجزائر بحثاً عن لقمة القوت ...

وكم من مرة نشطت في فرنسا حملة كبيرة في صحفها ضد ما يسمونه « الخطر الأفريقي » ، و « عصابات الجزائريين » . . بل لقد صورت الصحف في سنة ١٩٤٨ الحالة في صورة « خطر قومي » .

ويسهل على المرقق أن يعرف ماذا وراء هذه الحملات من البواعث إذا لاحظ أنها لا تطالب بعلاج إلا إذا كان استثنائياً ، من قبيل تنظيم الهجرة والحد منها ، وإنشاء بوليس خاص للجزائريين ، فهي حملات مغلظة متعصبة .

ولنحتكم إلى الأرقام : ففي إبريل ومايو سنة ١٩٤٩ كان في سجون فرنسا من الأفريقيين الشماليين ٢٢٠٠ شخصاً بالضبط . وهو عدد ضخم بالتأكيد ، ونسبته إلى مجموع المهاجرين (٤٠٠٠٠) كل نسبة واحد إلى ١٨١ . بيد أن عدد المعلمين في ذلك الوقت فيه التبرير الكافي لذلك .

وإذا رجعنا إلى بيانات محافظة باريس ما بين أول يناير وآخر
سبتمبر سنة ١٩٤٩ وجدنا الأرقام التالية :

الجريمة	المقبوض عليهم من أبناء افريقيا الشمالية	المجموع
خيانة الأمانة	١٨	١٢٠٠
ضرب وإصابات بجروح	١٦٢	١١٣٠
سرقة	١٦٤	١٣٩٥٥
غش واحتيال	٢٤	٧٩

ولا شك أنها أرقام بليغة في دلالتها على أن السرقة ليست فنا
اختصاصياً لأبناء أفريقيا الشمالية كما تزعم بعض الحملات الصحفية .
وإذا كانت نسبة المتهمين بالغش والاحتيال تبدو مزعجة ، فإن
مبرر ذلك ولا شك هو ارتفاع نسبة الجهل بين مجاهلين غرباء محرومين
من الموارد ، وواقعين تحت ضغط شديد من رجال الإدارة . . كما
يجب أن نذكر أن معظم المقبوض عليهم في جرائم الغش يعملون
وسطاء لتجار غشاشين يخفون ورائهم ويستغلون حاجتهم للقوت ،
فيفلتون من العقاب ، بينما يقع الافريقيون في شرك البوليس .

٦ - المسكن

والآن كيف يقطن العمال الجزائريون ؟
الواقع أن هذا الموضوع قد يكون من أبشع وجوه مشكلة
الهجرة الجزائرية . فهذا رئيس مكتب الخدمات الاجتماعية لأفريقيا
الشمالية يعلن في مبدأ سنة ١٩٤٥ أن هناك خمسة آلاف من أبناء
أفريقيا الشمالية بدون مأوى ، في منطقة باريس وحدها . .
و معنى هذا أن ذلك العدد الضخم مطالب بأن يواجه في كل مساء
مشكلة قضاء الليل ، أما تحت قنطرة ، أو على شاطئ السين ، أو في
الضواحي على هامش الطريق .. إذا كان الوقت صيفاً ، أما إذا اشتد
برد الشتاء فلا مناص من التنقل بين المقاهي الجزائرية سائلين المأوى
والضيافة . . وما الضيافة إلا الاستلقاء على الأرض ، تحت المناضد
والمائد ، بعد أن يتكرم آخر زبون بمغادرة المقهى .

فلندع الآن هؤلاء ، لنرى كيف يقطن أولئك الذين لهم مساكن
وسنرى أن حالهم ليس خيراً من حال من لا مأوى لهم بكثير .
فهنالك فريق منهم يعيش في الأقبية تحت المنازل ، وهي أمكنة
منخفضة رطبة كان المفروض أن تكون مخازن للخمر أو للبضائع
وليس لها من المنافذ التي تسمح بالتهوية إلا باب واحد يفضى إلى
الطريق العام . .

وهناك مطاعم شعبية تعد في أقبيتها أسرة للنوم ، وليست هذه
الأسرة إلا موائد من الخشب . وأما الطريق إلى هذه الأقبية فهو

السلم الداخلى الذى يوحد وسط قاعة المطعم . . وأما المنافذ التى تصلح للتهوية فلا وجود لها . ومتوسط من ينامون فى كل قبو نحو خمسين جزائرياً !

ويجب أن نذكر هنا أن الأسرة مشغولة دائماً طول الأربع والعشرين ساعة ، لأن عمال الليل يسلونها لعمال النهار وهكذا دواليك !

ولا لزوم طبعاً للكلام عن الشروط الصحية فى هذه الجحور . فلا ماء ، ولا هواء ، بل ولا اضاءة صناعية من أى نوع فى معظم الأحيان .

وان الناظر إلى الطرق المفضية إلى أبواب باريس ليرى أكواخاً من الورق المقوى ، تشبه بيوت الجزائريين ، إلا أنها ضعيفة أمام المطر المنهمر الذى ينفذ من سقوفها وجدرانها ونوافذها المحطمة الزجاج . وهذه هى « الفنادق الجزائرية » المزعومة !

وما هذه الفنادق من الداخل ؟

إنها حجر ضيقة بلا أسرة ، ينام فى كل حجرة منها عشرة مواطنين يجمع بينهم الشقاء . . وكثيراً ما تتوء بهم الأرض الخرعة فيستفيقون على سقوطهم فى قبو البناء الواهى !

ولسنا نتجنى ، فهذا ما ذكرته صحافة باريس فى ٣ مارس سنة ١٩٥١ ..

وكثيراً ما نسمع كلاماً عن سعى الجهات الادارية لتخفيف هذه الحالة أو علاجها . فلنر ماذا صنعوا فى هذا الصدد :

فهذا مدير الخدمات الاجتماعية في محافظة السين يعلن في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أن ١١٣٠ جزائرياً قد تم إيواءهم في المساكن الخاصة التي أقامت إدارته ... وعدد هذه المساكن خمسة . أحدهما في شارع ليكونت ، والآخر في شارع توكفيل ، والثالث في جنفبيه ، والرابع في بولوني بلانكور . والخامس في نانتر .. علاوة على مسكن الصليب الأحمر في القسم الخامس عشر ، ويحتوي على مائة سرير أو أكثر قليلاً ..

ولا نريد أن نطيل الكلام على المستوى الصحي ، فيكفي أن نذكر أن العدد المعقول لمن يصلح لهم كل مسكن أقل بكثير من العدد الذي يحشو فيه حشواً . كما أن التغذية والخدمة تحتاج إلى تحسينات ... فلا تعد هذه المساكن حلاً للمشكلة .

وقد جاء في ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٥١ مبلغ ١٣٠ مليون فرنك مخصصة للمساكن الخاصة ببناء شمال إفريقيا . وهو مبلغ تافه جداً بالقياس إلى جسامه المشكلة التي يتعرض لها المشروع الحكومي ..

هذا في باريس . أما في الأقاليم فالحالة أسوأ بكثير . فهذه ليون مثلاً لم تجد علاجاً للمشكلة إلا إقامة ثكنة ذات أسوار عالية ، تضم ١٤٠٠ عامل ، ومتوسط سعة الحجرة الواحدة مائة جزائري ! وهم ينامون على ألواح من الخشب تعلوها حشايًا من « الكرينة » ، الجافة بدون ملايات أو أغطية . وأجرة هذا المسكن الحقير ٢٥٠ فرنكاً في الشهر .

وأفنية الشكنة طائفة بالماء العفن الراكد المتخلف عن الأمطار
والحمامات ودورات المياه مقامة في العراء . . . وليس هناك سوى ٧٥
صنبوراً لهؤلاء الآلاف وأربعمائة إنسان .

هذا في ليون . فماذا في حرينوبل ؟
المساكن المخصصة هناك لأبناء شمال إفريقيا عبارة عن ثكنات
كانت مخصصة للجيش الانجليزى فيما مضى .
وماذا في الهافر ؟

إن مساكنهم عبارة عن معسكر قديم للأسرى فيه أكواخ
متناثرة . . .

وماذا في آر سير موزيل ، وهى المدينة التى يعمل الجزائريين
في مصاهرها وأفرانها المعدنية ؟

هناك معسكر مقام من الخشب القديم الذى نخره السوس وأتلفه
المطر ، بحيث تغدو الأكواخ بالوعات قدرة عندما تسوء الحالة الجوية
وأما المدافى — وهى لاغنى عنها فى هذه المنطقة الشديدة البرد —
فغير صالحة للاستعمال . . . وسعة الحجرة فى ذلك المعسكر متران فى
أربعة ، ويعيش فيها خمسة أشخاص !

وفى مارلباخ — على الموزيل — يعيش مئات الجزائريين فى
أكواخ خشبية مقامة فى الأطراف بعيداً عن قلب المدينة .

والواقع أن معظم معسكرات أبناء شمال إفريقيا فى حوض
الموزيل كانت معسكرات اعتقال أقامها الألمان لتعذيب أعدائهم
وأسراهم .

وطببعي أن هذه الطريقة المتبعة فى حشد الجزائريين فى
معسكرات لا تسمح لهم بالحد الأدنى من الراحة ، ولا تسمح

لأقاربهم أو أصدقائهم بزيارتهم في محال إقامتهم
ونحب أن يلاحظ القارىء أنه بجوار هذه الأكواخ الحفيرة
تقيم السلطات المختصة نفسها بيوتاً جاهزة بها كل وسائل الراحة
الحديثة ، ومخصصة للعامل المجاوبين من إيطاليا .

٧ - وسائل المعيشة

ان التقسيم المبنى والجغرافي للجزائريين المهاجرين إلى فرنسا يلائمه تقسيم آخر طبيعي بحسب الموطن الأصلي للمهاجر، فالجزائري حين يهاجر إلى فرنسا غالباً ما يبحث عن قريب له أو أقارب أو مواطنين من بلده أو أقليمه أو قريته فيعيش معهم ليستأنس من وحشة ويتعاون معهم على إيجاد سبيل للارتزاق.. وغالباً ما يحترف حرفتهم التي اتخذوها لأنفسهم في المهجر .

وفي دراسة للمسيو « راجيه » بيانات طريفة في هذا الصدد ،
نورد منها الأمثلة التالية .

فالمهاجرون الذين جاءوا من مركز « تيزي أوزو » بالجزائر نجدهم موزعين على بلاد فرنسا بحسب بلاد ذلك المركز كآلاتي :
أهالي جرجورة : في باريس ومetz وقيونقيل والسمار
وكليرمون فران

أهالي فورناسيونال : في الشمال ، والشمال الشرقي والشرق ، وفي
باريس (قسمي ٣ و ٤ على الخصوص) .
أهالي دير الميزان : في باريس وجاردان وانزان وفاسسييه
وسان شامون وفيرميني وبوردو وليل والزاس .

وأما جزائر مركز « بوجي » فلدينا عنهم المعلومات الآتية :
أهالي جرجور : في باريس ونوازي ليسيك وأليس والموزيل
أهالي الصمام : في باريس وليون ومارسيليا وليل وسافوا
واللوار .

أهالي مرسى : فى باريس ومارسيليا وأليس وسان اتين .

ومهاجروا مركز « ستيف » موزعون على الوجه الآتى :
أهالى سميلة : فى باريس وليون وسان اتين وسان فون ودينان
أهالى ييبان : فى باريس وسان اتين وليل .
أهالى معديد : جلسيا ، ودينان ، وجنقييه .

ومهاجروا تلسان وما حولها موزعون هكذا :
أهالى ندرومه : فى باريس وليون والشمال .
أهالى مرنه : فى الشمال والموزيل وباريس وليون .
أهالى رينو : فى مصب الرون وفوكيز والالب البحرية الخ .
ولا شك أن تجمع الجزائريين المهاجرين فى هذه الوحدات
المتراصة برباط القرية أو القبيلة أو القرابة ، تخفف عنهم تعاسة
حياتهم الشقية فى تلك المعسكرات ، فهم هناك على غرار ما كانوا فى
وطنهم ، بين أبناء العم ، يطبخون فى قدر واحدة ، ويتعارفون
فى سد نفقاتهم ، ويسوون خلافاتهم فيما بينهم على عرف قبيلتهم ،
ويتحدثون لغة بلادهم ، ويتلقفون أخبار الوطن : فالمعسكر قطعة
من الوطن المحبوب .

ويتجلى هذا التعاون الوثيق فى أعظم مظاهره فى الاشتراك فى
مصاريف الجنازة الإسلامية لمن يموت ، وجمع الأكتتاب لإعادة
رفاته إلى أرض الوطن كي يدفن فيها .

ويلاحظ أن العامل الجزائري مبال بطبعه للاقتصاد ، لأنه هجر بلاده ليحصل على اللقمة ، فهو لا يستطيع أن يكون ميسراً لذلك الذي لقي عناء شديداً كي يحصل عليه .

ويقدر مجموع ما أرسل بحالات البريد من جزائري فرنسا إلى عائلاتهم في الجزائر في سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٧ مليار فرنك . . بخلاف ٦٠٠ مليون عاد بها أصحابها شخصياً إلى وطنهم المحبوب .

وفيما يلي بيان تلك المبالغ المحولة بالبريد موزعة بحسب مناطق الجزائر .

البلد	عدد المهاجرين	عدد الملايين	المتوسط بالفرنك
الجزائر	٤٩٠٤١	١٠٨٢٩٠٩	٣٧٠٢٠٠
وهران	١٥٤١٤	٠٠٥٨٦٠٩	٢٦٠٣٠٠
قسنطينة	٧٤٤٤٥	١٠٩٦٦٠٣	٢٦٠٤٠٠
المناطق الجنوبية . .	٣٤٥٥	٨٩٠٦	٢٥٠٩٠٠
	١٤٢٣٦٥	٤٠٤٧٢٠٢	٣١٠٥٠٠

والمتوسط السنوي الأعلى لأبناء مركز تلمسان ، ويبلغ ٥٠٠٠ فرنك للمهاجر التلمساني الواحد . ويليه أبناء تيزي أوزو وتفسير ذلك أن أبناء تلمسان بينهم تجار استوطنوا فرنسا من زمن بعيد واثروا ثراء كبيراً . . وأقل متوسط هو متوسط أبناء مليانة (١٨٠٠ فرنكا) . .

وسنرى فيما بعد أن أغلبية الهجرة الجزائرية الساحقة من الذكور

ولكن هناك مع ذلك تجمعات أسرية جزائرية في فرنسا لا يستهان بعددها . ومعظم هذه « الخلايا » الأسرية ناجحة عن زواج مختلط ولا يعنينا في هذا المقام تفسير مدلول هذه الظاهرة الاجتماعية أو السيكولوجي ، فلك أمر تستحق أن تنصرف الجهود لدراستها على انفراد دراسة مستفيضة . وإنما يعنينا الأرقام والاحصاء .

ففي سنة ١٩٣٠ ذكر المسيو ماسينيون أن ٧٠٠ جزائري قد تزوجوا في فرنسا زواجا شرعياً ..

وقد حصلنا أخيراً على احصائيات تصل بنا إلى سنة ١٩٤٨ ، استقيناها بناء على النظام الذي يقضى بوجوب تسجيل الزواج على هامش سجل المواليد في مسقط رأسه . وهذه هي الأرقام مرتبة بحسب المقاطعات :

عدد الزواج المختلط	المقاطعة
٢٤٣٩	قسنطينة
٢٣٠٦	الجزائر
٧١٠	وهران
٢٠٤	مناطق الجنوب
٥٦٥٩	المجموع

ومن المؤلفين من يرفع هذا الرقم إلى ٧٠٠٠ أو ٨٠٠٠ ومثل هذه الزيجات ينجم عنها اشكالات اجتماعية لا تخفى ، وليس هنا مقام التعرض لها ، فضلا عن الاشكالات القضائية التي كثيراً ما تحار المحاكم في حلها . لأنها لا تدري أن نظام تطبق على الطرفين ، أهو النظام التضامني في الأموال ، أم نظام الحقوق المنفصلة

فيها ، وما إلى ذلك كثير ...

وتبرز أمامنا أيضاً مسألة جوهرية : هي تأثير الوالد على أطفاله دينياً . فهذا التأثير نسبي قطعاً ، فهو يختلف بحسب البيئة الاجتماعية قبل كل شيء ، ولكن الاتجاه العام المعقول هو ما تأمر به الشريعة الإسلامية ، إذ تسمح بالزواج المختلط بشرط أن يعتنق الأطفال الإسلام ويشبوا على تعاليمه .

ولهذا السبب سجلت في مواليد منطقة باريس بين سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٤ خمسة عشر ألف ولادة لأطفال مسلمين بين ذكور وإناث ولدوا من زيجات مختلطة . كما سجل جامع باريس في الفترة عينها ستة آلاف حالة « ختان » شرعى . فاذا راعينا أن عادة الالتجاء إلى الأطباء لأجراء هذه العملية بدون واسطة المسجد قد أخذت في الانتشار في السنوات الأخيرة ، قدرنا أن هذا العدد أقل قطعاً من العدد الحقيقي للأطفال المسلمين الذكور .

والجالية الجزائرية في فرنسا مشهود لها بتمسكها الشديد بأهداب الدين . ولهذا صارت المساجد القليلة والزوايا الموجودة بفرنسا تضيق بهم ولا تكفيهم لإقامة شعائر دينهم الحنيف .. فالى جوار مسجد باريس الكبير توجد زوايا فى ليون ومتر وليل .. كما يوجد أئمة فى بوردو وسبان اتيين وكان .. بيد أن معظم الجزائريين ينفرون من هذه الأماكن الرسمية التى للحكومة عليها تأثير مباشر ..

ولذلك نرى العمال الجزائريين يبنون بأيديهم زوايا بسيطة فى معسكراتهم ، ثم يجمعون الا كتاب لدفع مرتب رجل يختارونه من بينهم لورعه وتفقهه فى أمور دينه ، كى يكون اماماً لهم وأستاذ للشرع وكتاب الله .

ومعظم الجزائريين يصومون رمضان ، إلا من كان يعمل منهم
بأنهار عملاً مرهقاً يجعل الصيام والعطش مشقة كبيرة . . . ولكن
هؤلاء المفطرين غالباً ما « يعتدون » ، أى يصومون عدة أيام آخر
حينما يعودون إلى الجزائر بعد انتهاء هجرتهم ...

وشرب الخمر بينهم أشد انتشاراً مما هو بين مسلمي بلاد الجزائر
تفسيها لأسباب غير خافية ، مثل العزلة الاجتماعية ، بيد أن شرب
الخمر لا يصل بين هؤلاء المهاجرين إلى الحد الذي يعتبر به شفوذاً
خطراً . . . ولا سيما أن هناك رأياً بين المفسرين يقول بجواز شرب
الجمعة (البيرة) .

ويقابل هذا أن شباب المهاجرين الجزائريين يزدادون كل يوم
إقبالاً على وجوه مظاهر التقدم الاجتماعي ، مثل الرياضة البدنية
والثقافة والنشاط الاجتماعي . فهناك نادي مولوديا الرياضي في باريس
ونادي الكشافة الجزائرية ، ونوادي كرة القدم والفن المسرحي
الجزائري في مونتيليار . وهناك أيضاً جمعيات ثقافية في ليون
ومرسيليا وسان اتيين ، وناد للصارعة في ليون .

ولا ننسى أن تنوّه باتحاد الطلبة المسلمين أبناء شمال إفريقيا
بباريس . وفروع ذلك الاتحاد في الأقاليم . فلهذا الاتحاد أثره
الباهر في الجالية الجزائرية ، الأمر الذي شهد به الجميع .

وقد افتتح ذلك الاتحاد مقراً في باريس به مطعم ، كما يمد يد
المعونة لجميع أعضائه من جميع الوجوه : اجتماعياً وثقافياً
وجسمانياً ...

الفصل الثالث

الخصائص العامة للهجرة الجزائرية

لهجرة الجزائرية ثلاث خصائص عامة : أولا هجرة الذكور والشبان . وثانيا : الهجرة المؤقتة . وثالثا الهجرة غير المنظمة .

١ - هجرة الذكور والشبان

الغالبية العظمى من مهاجري الجزائر من الذكور ، فالمهاجرات الجزائريات قليلات العدد بحيث لا يكاد يستحق الذكر ، فالى سنة ١٩٣٩ لم يكن ذلك العدد يجاوز الأربعين امرأة ، وتدل المباحث التي أجريت منذ سنة ١٩٤٨ على أن ٧٦٨ امرأة هاجرن مع أزواجهن ، منهم ٢٣٤ من مقاطعة الجزائر و ٢٩٣ من قسطنطينة و ٢١٣ من وهران و ٢٨ من مناطق الجنوب .

أما الأطفال فقد أخذ عدد المهاجرين منهم يزداد أخيراً . فبلغ بحسب إحصاء سنة ١٩٤٨ - ١١٥٠ طفلا من جميع بلاد الجزائر وقد لوحظ أن عائلات جزائرية قد استقرت بنسائها وأطفالها في مرسيليا وليون وباريس .

وفي مصانع رينو واملتان جزائريتان ، كما تدبر بعض النساء المقاصف مع أزواجهن ، وتبيع امرأة جزائرية الخضر والبقل في القسم الخامس عشر بباريس . أما عدد الطالبات الجزائريات فلا يتعدى العشرة في طول فرنسا وعرضها .

فما متوسط عمر المهاجر الجزائري ؟ إن مصلحة الحجر الصحي البحري تقول إن ٨٠ ٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ سنة . و ٢٠ ٪ منهم أعمارهم فوق الأربعين أو دون العشرين .
والغالبية (٨٠ ٪ الأولى) منهم ١٥ ٪ أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة . و ٥٠ ٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ سنة . و ١٥ ٪ في المائة منهم أعمارهم من ٢٥ إلى ٤٠ سنة .

معظم المهاجرين إذن من الذكور والشبان ، الذين تركوا ديارهم في طلب الرزق ، عن طريق العمل وبذل المجهود . . . ولهذا كتب المسيو راي في سنة ١٩٣٨ يقول :

إن الأفريقيين من أنشط جاليات المهاجرين وأقدرهم على العمل كما أنهم أكثر تلك الجاليات عدداً . فalcادرون منهم على العمل يقدرون بـ ٩٢ في المائة من مجموعهم ، في حين تنزل تلك النسبة بين الطليان إلى ٥٧ في المائة وبين البولنديين إلى ٤٤ في المائة وبين الأمريكين إلى ٢٧ في المائة .

والغالب على المهاجرين الجزائريين سوء التغذية ، يسد أن هذا لا يعوقهم عن بذل مجهود عظيم في أداء عملهم الشاق . ولهذا يقول عليهم في الأعمال الشاقة والضارة بالصحة ، لأن غيرهم ينفرون منها ويفرون . . . فأكثر المصانع استخداماً لهم هي المعامل الكيماوية والتصدير والسكاوتشوك ، فإذا أضيفت ظروف العمل المرهق الضار بالصحة إلى ظروف المناخ غير الملائم ، أدركنا أى عناء يلاقون .
وأن بيانات وزارة الداخلية عن شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٤٩ .

تدل على وجود ١٧٠٠ جزائري في المستشفيات — وكان عددهم في سنة ١٩٤٣ ، ٢٥٠ جزائريا .

والسل نصيب الأسد في اصابات الجالية الجزائرية بفرنسا ، حتى عزى اليه موت تسعة أعشار من يموت من هؤلاء المهاجرين .
ففي ابريل سنة ١٩٤٩ كان ٨٠٠ جزائري تحت العلاج من السل (في مقابل ١٧٠ في سنة ١٩٤٣) منهم ٢٠٠ في المستشفى الفرنسي الاسلامي في بوبلي . .

ولا شك أن آلافا من الحالات لم يبلغ عنها ، إما جهلا وإما خوفا . .

ولمرض الزهري في الجزائريين المهاجرين ضحايا كثيرون ، نتيجة إتصالات جنسية طائشة ، تحت تأثير بعدهم عن زوجاتهم في الغربية . وقد بلغ من انتشار هذا المرض بينهم أن صار الجزائريون يطلقون عليه «المرض الفرنجي» لأنهم لم يعرفوه إلا على يد الفرنسيين .

٢ - الهجرة المؤقتة

عرف مؤتمر الهجرة الدولي المعقود في روما سنة ١٩٢٤ المهاجر بأنه :

« كل أجنبي يصل إلى بلد طلباً للعمل ، وبقصد الإقامة فيه إقامة دائمة . . وهذا تقيض العامل الذي يصل إلى بلد للعمل فيه بصفة مؤقتة ،

فهل من سبيل إلى إطلاق اسم المهاجر على بعض الجزائريين في فرنسا ، إذا راعينا ذلك التعريف الدقيق ،

لاشك أن ذلك عسير ، فما أقل النساء بين المهاجرين ، والنساء هن العنصر الضروري للاستقرار والإقامة . وأما الإقامة المؤقتة فقد بدأت تظهر بعض بوادرها في السنين الأخيرة ، وصاحب ذلك ازدياد عدد المهاجرات . .

ويغلب على المهاجر الجزائري ألا يقيم مدة طويلة بدون سفرات منتظمة موسمية إلى وطنه الأصلي . . وقد قدرت مدة غيبته عن وطنه بما يتراوح بين ٨ و ١٨ شهراً .

وقد قدرت بعض الإحصائيات عدد المهاجرين الذين سافروا على نية عدم العودة لبلادهم نهائياً بحوالى ١٧ ألف شخص . وهو تقدير جدير بالتحفظ الشديد ، وهو موزع على النحو الآتي . .

نسبتهم الى مهاجرى بلدهم	عدد المهاجرين الذى استقروا نهائيا بفرنسا	المقاطعة
٨٠٤ فى المائة	٤٠١٠٠	الجزائر
١٥ فى المائة	١١٠٢٢٤	قسنطينة
١٠ فى المائة	١٠٣٣٨	وهران
٩ فى المائة	٣١٧	مناطق الجنوب

٣ - الهجرة غير المنظمة

كتب مسيو ستيفالييه يقول عن الهجرة الجزائرية في كتابه عن
« مشاكل شمال إفريقيا ، ما يأتي :
« لقد حدثت هذه التنقلات البشرية حتى الآن على هامش
ادراكنا .. »

ومعنى هذا ان الهجرة الجزائرية تمت دون وعى سابق أو تنظيم
لاحق ، ولا سيما من السلطات الادارية .
فن هاجر من الجزائريين إنما هاجر من تلقاء نفسه ، تحت ضغط
بواعث وعلل سنفرد لها فصلاً خاصاً . فهم عمال أحرار ، يسافرون
على نفقتهم ، ليجتثوا عن أعمال يوسائلهم الخاصة الفردية ..
ولم تعرف الهجرة المنظمة بين الجزائريين إلا في فترتين ، هما
فترتا الحربين العالميتين الأخيرتين .. وقد رحل في الحرب الأولى
٧٨٥.٠٠٠ جزائري ، وفي الحرب الثانية ٨٠.٠٠٠ من العمال للعمل
في المصانع الألمانية ، جمعهم للبحثيين النازيين الادارة الفرنسية
في الجزائر !

نورد هنا مثالا لفوضى الهجرة الجزائرية . فقد جاء في مشروع
لوزارة العمل الفرنسية لسنة ١٩٤٧ انه ينتظر هجرة مائتي ألف
جزائري هجرة منظمة رسمياً . فلما عملت يد « التقشف » في الميزانية
هبط العدد الى ٨٥ ألف مهاجر جزائري يلزمون للعمل في المصانع
الفرنسية المجددة . وافتتحت ثلاثة مكاتب في مقاطعات الجزائر
 لتنفيذ هذا المشروع الحكومي ..
فماذا كانت النتيجة ؟

كان الراحلون على ذلك الأساس النظامى فى سنة ١٩٤٧
٢٥٨ شخصاً ، مقابل ٦٦٠٢٣٤ رحلوا على نفقتهم ويوسائلهم الفردية
أى عن طريق الهجرة غير المنظمة ا
وفى السنة السابقة — أى قبل فتح هذه المكاتب الحكومية —
كان عدد المهاجرين هجرة منظمة بناء على عقود عمل سابقة ١٨٢٨
جزائرياً . . . والمهاجرون على نفقتهم الخاصة ٣٤٠٩٢٩ . . .

الفصل الرابع

أسباب الهجرة

اتفقت آراء أعظم خبراء الهجرة الدوليين على أنه لا بد لكل هجرة من توفر سببين رئيسيين هما شرطان ضروريان لحدوثها . وهما :

أولاً : أن تصبح الحالة في الموطن الأصلي بحيث لا يطيقها المهاجر ، أو يبدو له على الأقل أنها تفوق احتمالها ...
ثانياً : أن يبدو لطالب الهجرة بلد آخر مهرباً له من هذه الحالة المضنية ، بحيث يعتقد أنه سيجد فيه ما عز عليه في موطنه الأصلي وقد عولنا على أن تتلص أسباب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا على ضوء هذين الشرطين العليين .
وقبل أن نشرع في ذلك نترك الكلمة للسيوز راجيه ، فهو يقول :

« لقد ذهب الوهم ببعض المؤلفين إلى القول بأن تلك الهجرة إنما هي إلا مظهر لطبيعة الارتحال البدوي التي تكمن في أعماق سريرة الجزائري . . . وذلك خطأ . فان الإحصاء يدل على أن أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين من أهل الحضر ، ومعظمهم من إقليم وهران وأولئك من أصل بربري مستعرب . . . فليست تلك الهجرة إذن صدى لنزعة بدوية »

ولعل أشيع تعليل للهجرة الجزائرية في الأذهان ، هو القول بأنها تحدث تحت ضغط ازدياد عدد السكان . وذلك هو التعليل الرسمي

الذى تقول به الإدارة الفرنسية في الجزائر . . وقد اعتنق معظم المؤلفين هذا الرأي . وقد جاء في كتاب أصدرته الحكومة المركزية في الجزائر في سنة ١٩٤٩ ما يلي :

« ان الازدياد المطرد في عدد السكان اقتضى إزدياداً موازياً له في الانتاج . ولكن ليس موثقاً به أن يكفي الاستغلال الزراعى المحلى مهما زاد ونشط لاستيعاب جميع السكان واطعامهم . . وقد حدا هذا الخوف من الجوع بعائلات جزائرية برمتها أن ترتحل مهاجرة إلى فرنسا . »

وليس يخاف علينا مثل هذا السبب ، ولكننا لا نراه كافياً لتعليل الهجرة ، ولذلك نرى تقسيم أسباب الهجرة في دراستنا هذه إلى أسباب اقتصادية (تنطوي تحتها مسألة زيادة عدد السكان) وأسباب سياسية وأسباب معنوية .

١ - الاسباب السياسية

لا نريد أن نخوض هنا في موضوع الجزائر ، وهل هي بلد غنى أو بلد فقير . بل نبدأ الكلام بالاعتراف بأنها بلد لا يكفي انتاجه في الوقت الحاضر لسد حاجات أهله . فاقتصادياته استعمارية ، لخدمة مآرب قلة من المستغلين . . ولا يمكن حل مشكلة الهجرة إلى فرنسا إلا بتنمية الصناعة والزراعة على نطاق اقتصادى قومى جزائرى ، لا استعمارى فرنسى ...

فالواقع أن الهجرة الجزائرية وليدة الجوع أولا وقبل كل شيء . فالغالبية العظمى من شعب الجزائر أهل زراعة . وعدد الريفيين منهم ٨٥٠.٠٠٠ و ١٢٠.٠٠٠ ، فإذا حسبنا معهم عائلاتهم ، كان الناتج نحوا من نصف تعداد الجزائر . . وهذا العدد الضخم يمثل ٥٠ ألفا من المعدمين الذين لا يملكون شيئا من الأرض التى يفلحونها . . . وهم أبناء بلد زراعى أكبر مساحة من فرنسا كلها .
فكيف حدث هذا !

حدث هذا نتيجة لنظام جائر حرص على استلاب الأرض من أصحابها الشرعيين كي يستولى عليها أفراد الأوربيين والشركات الكبرى ، مثل شركة جنيف وشركة الجزائر .
و يمتلك الأوربيون في الجزائر ٢.٤٠٠.٠٠٠ هكتارا منها ١.٧٠٠.٠٠٠ من أرض مزروعة ملكيتها كما يمتلك ٧٣٥.٠٠٠ في المائة منهم أكثر من ١٠٠ هكتار وفيهم كثيرون يمتلكون أكثر من ١.٠٠٠ هكتار (الهكتار فدانان ونصف)

وعلى أكتاف الفلاحين المعدمين أقيمت كل هذه الثروات الضخمة التي يمتلكها كبار المستعمرين ، الذين يسخرون الإدارة لخدمة مصالحهم .

ورعاية لهذه المصالح الاستغلالية سنت الإدارة قانوناً للعمل وللأجور ، إليه يرجع السبب في سوء حال الفلاح المسكين . وبمقتضاء قفل الباب دون كل حركة إصلاح اجتماعي . وكذلك لا يزال عدد ساعات العمل في الجزائر غير محدد ، فيتراوح يوم العمل ١٢ و ١٤ ساعة . ولا احترام لأوقات الراحة والطعام .

ولا يزال الحد الأدنى للأجر اليومي إهمال الزراعة ٢٠٠ فرنكا في مقاطعة الجزائر ، أى أن الحد الأقصى للدخل هو ٥٠٠٠ فرنك شهرياً ، بحساب ٢٥ يوماً

هذه حال عامل الزراعة . فهل عامل المدينة أسعد حالاً ؟

ان الحد الأقصى للعامل التجارى والصناعى من الجزائريين ٧٩٥٨ فرنكا شهرياً .

ويجب ألا ننسى أن الشعبية — أى الفوارق الجسدية — هى أساس تقدير الأجر في الجزائر . وفيما يلي جدول مقارن للاجور الصناعية في فرنسا والجزائر في نهاية سنة ١٩٤٩

نوع العمل	الحد الأدنى في فرنسا	الحد الأدنى في الجزائر	الواقع
عمال غير مدرين	٥٩	٥٠	٤٦
عمال متخصصين	٦٢	٩٨	٤٦
نصف فنيين	٦٥	٢٦	٥٥
درجة ثانية	٧٠	٢٠	٦١
درجة أولى	٧٥	٩٠	٦٨
ممتازون	٨١	٦٠	٧٤

ونذكر بهذه المناسبة أن المعيشة في الجزائر في ذلك الوقت كانت أغلى منها في فرنسا ، باعتراف البيانات الرسمية .

فالهجرة لا تحل مشكلة التعطل في الجزائر ، تلك المشكلة الكبيرة التي قدرت الحكومة المركزية — على تفائلها — أن ضحاياها في سنة ١٩٤٨ ٩٠.٠٠٠ ، وفي سنة ١٩٤٩ ١١٠.٠٠٠ .

ولا يخفى أن هذا الإحصاء لا يتعدى دائرة المدن الكبيرة ، ولا يشمل الريف المترامي الأطراف الذي يخلو من سجلات منظمة للعمل والعطلة ، فلاشك أن هناك عدا هذا العدد مليون متعطل على الأقل ، إما كلياً وإما جزئياً . . . وهم لا يجدون العمل أصلاً ، أو لا يجدونه إلا لماما . . .

وكذلك يتضح أن الحالة الاقتصادية في الجزائر أتوى من احتمال الكثيرين من أبنائها . ويخيل إلى هؤلاء أنهم واجدون عملاً في فرنسا يكفي لمعاشهم ، ولإعالة من يلوذون بهم . . . ولهذا نجد أشد مناطق الجزائر تعرضاً للفقر هي التي تزود حركة الهجرة بأكبر عدد من المهاجرين .

فاذا وجد الجزائري المهاجر أن التعطل هو مصيره في فرنسا كما كان مصيره في وطنه عاد إلى الجزائر من فوره .

٢ - الأسباب السياسية

هل هناك محل للقول بأن للسياسة دخلاً في قيام حركة الهجرة؟ وبعبارة أخرى هل للحكومة أو الإدارة الفرنسية أصبح في الموضوع؟ لقد سبق لنا أن قلنا أن سياسة «الامتصاص» قد شرعت من سنة ١٩١٣، فتقرر نقل عناصر جزائرية إلى فرنسا كي يمتصهم المجتمع الفرنسي ويتشابههم، فهم عنصر نشط نافع والواقع أن هذه السياسة توقفت وحوربت منذ سنة ١٩٣٦ بيد أنها عادت إلى الحياة عقب تجزير فرنسا في سنة ١٩٤٤، بقصد نقل عائلات جزائرية بأسرها، كي تستوطن الأقاليم الفقيرة المحتاجة إلى أيدي عاملة نشطة تزرع تلك البراري الواسعة في الجنوب الغربي وفي الهضبة الوسطى.

وفي سنة ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فكرت الحكومة الفرنسية في جلب ربع مليون جزائري لتعويض النقص في الأيدي العاملة بفرنسا. بيد أن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ. والواقع أن المستعمرين في الجزائر كانوا دائماً ضد تشجيع الهجرة، لأن مصالحهم في بقاء الأجور منخفضة نتيجة للتعطيل والفقر الشديد... وإلى هؤلاء المستعمرين يرجع «الفضل» في إصدار جميع التشريعات التي كانت «تنظم» الهجرة أو تعرقها... بل أننا نرى أنه منذ صدر في سنة ١٩٤٧ قانون حرية المروء بين فرنسا والجزائر، والجهود تبذل للضغط أدبياً وسيكولوجياً واقتصادياً على المهاجرين كي يعودوا إلى بلادهم أفواجا.. ومن ذلك معاملتهم في فرنسا معاملة شاذة قاسية تجعلهم لا يستقرون فيها،

ويندمون على مفارقة وطنهم الأول ...

ولو علم هؤلاء المستعمرون الحقيقة ، لا أدركوا أنهم بسياساتهم الاستغلالية السبب الأول في هذه الهجرة التي يضيقون بها ، فهذه السياسة الاستعمارية هي التي خلقت الحالة التي لا تطاق في الوطن الأصلي للهاجر ،

فالواقع أن الحالة في الجزائر تدور في حلقة مفرغة على الصورة الآتية :

« ارهاق اقتصادي يؤدي إلى زيادة الفقر . واستغلال لذلك الفقر ، ينجم عنه ارهاق اقتصادي يؤدي إلى زيادة الفقر ! ، وهكذا دواليك ...

ويقع ذلك الارهاق على كاهل الجميع ومن كل وجه يمكن .. فهناك مثلاً حلاق حرر له خمسون محضر مخالفة في شهرين متواليين .. وقس على هذا حال جميع التجار والصناع والفلاحين .. لأن الغرض هو الارهاق ، وإيقاع القلق واليأس في سائر النفوس .. وإيهامهم أن لا حياة لهم إلا برضى الإدارة الحاكمة .

وهل نسي الناس بعد حادثة « سيدي علي أبو تاب » ، التي وقعت في سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وكيف أبيعحت فيها البيوت وحرمت الأسر التي تسكنها ، حق ملك أهلها الرعب فولوا من ديارهم فراراً ؟ .. وناهيك بالبوليس السياسي في الجزائر وما يفعله بالناس ، وما يسومهم من عذاب ، فلا يتورع عن الاعتقال بالجملة وبغير تحقيق ولا عن المؤامرات الشيطانية .

فالجزائر لا تعرف شيئاً عن الحريات السياسية ، سواء منها حرية الرأي أو الاجتماع أو الصحافة .

ومثل هذا الجو السياسى الخائى؁ إذا أضيف إلى الجو
الاقتصادى الخائى؁ لم يبق مناص من قنوط المواطن المنكود من
صلاح حاله فى وطنه . فيفسكر حتما فى النزوح إلى بلد يجد فيه الحرية
التي حرم منها؁ والقوت الذى أعياء السعى إليه ليأمن غائلة الجوع
فى المستقبل ...

وفرنسا هى البلد الذى يخاله الجزائرى أرض الحرية الموعودة .

٣ - أسباب معنوية

ما أكثر ما يردد المهاجر الجزائري بينه وبين نفسه هذه العبارة:
- آه ! ما كان أحلى الحياة في الجزائر لو ...
فالواقع أن الشعور بسوء الحياة في الجزائر هو الذي يجعل
المهاجر يضيق بوطنه الأصلي ، ويصبو لا إلى مجرد الربح ، بل إلى
مستوى للعيشة أعلى . وعلى حد تعبير الميسيو راجيه :
« ان المهاجر الجزائري يرحل إلى فرنسا آملاً في حياة أرقى
ومركز أدبي أعلى مما يتمتع به في بلده . »

والواقع أن الحياة اليومية في الجزائر من أثقل ما يكون ، بفعل
الاحتكاك المستمر بين فئتين لا تفصلهما فوارق الدين والعادات
والجذس واللغة فحسب ، بل يفصلهما أكثر من ذلك نظام سياسي
يجعل إحدى الفئتين تتحكم في الأخرى إدارياً واقتصادياً وسياسياً
ثم البديهي أن يزداد التوتر بينهما بكل مناسبة من مناسبات
الاتصال اليومي ، وأن يولد التوتر مع الأسف الشديد الكراهية
والحقده ...

فالجيل الجديد في الجزائر يصبو إلى حياة تتفق وزوج العصر
، ولكنه لا يجد إليها في بلده المغلوب على أمره سبيلاً ... فلا غرو
أن تضيق نفسه وتظلم الدنيا في وجهه ويعاني المقام في أرض لا يرى
فيها إلا الضيم ، ولا يسام فيها إلا الغبن والظلم .. ويتوق إلى سماء
يتمتع تحتها بالحرية ، ويسترد كرامته الانسانية المهدرة : وقد يما قال
الشاعر العربي : « وكل مكان ينبت العز طيب . »
وإلى هذا العامل الأدبي أو المعنوي يرجع السبب في ازدياد عدد

الشبان والأحداث المهاجرين في السنوات الأخيرة ..

ولا ننسى من يهاجرون هرباً من عقابيل الغضب الذي يغلي في نفوسهم لسكرامتهم المهدرة .. فهم يخشون أن يدفعهم ذلك إلى الجريمة والعدوان ، فيؤثرون فراق الوطن فراراً من أنفسهم وما تحدثهم به وهرباً من الضغط الأدبي والإرهاق الوجداني ترى شباب الجزائر يهجرون مدارس وطنهم لطلب العلم في فرنسا ، لأن العلم المتاح لهم في وطنهم ليس إلا قشوراً لا تغني عقلاً متفتحاً للعرفان الصحيح ... وفي فرنسا أيضاً يجد المرضى من الجزائريين العناية والعلاج . الذين يفتقرون إليهما في وطنهم المذكور ... فليس أمامهم في الجزائر إلا الوقوف في العراء أمام المستوصفات الناقصة الاستعداد ، لعل دورهم يحل للكشف عليهم كشفاً لا غناء فيه ...

أسباب كثيرة ، تجتمع كلها في نقطة واحدة ، هي الضيق النفساني بالوطن المغصوب ، والهرب من جوه القابض إلى أرض الله التي فيها فسحة من أمل وبسطة من رزق ومسكة من كرامة ...

الفصل الخامس

المطالب المهاجرين الاجتماعية

حلل أحد الخطباء حالة العمال في فرنسا ، فأعترف بأن أسوأهم حالا هم عجزة العمال والعمال الجزائريون .

وهي حقيقة بارزة ، لكنها كانت تقابل بالتجاهل المستمر من الجميع ، حتى من العامل الفرنسي ، زميله في الطبقة والمهنة .

والمطالب الكبرى للعمال الجزائريين قد وجدت لسانها الناطق في القرارات التي أصدرها المؤتمر الرابع للعمال من أبناء شمال أفريقيا في منطقة باريس ، في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وقد حضر ذلك المؤتمر نحو ألف مندوب ، فهو أكمال المؤتمرات تمثيلا ، ومحاضر جلساته مستوفاة لشروط الدقة والنظام .

وسنجد هذه المطالب بعينها واردة على لسان النقابات الفرعية لأنواع المهن التي يحترفها العمال الجزائريون ، وأهمها مؤتمر عمال المواد الكيماوية المنعقد في ١ و ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمدينة باريس كما ردها جميع الجزائريين المهاجرين في اجتماعاتهم المتفرقة . . . وأول مطلب من هذه المطالب هو :

« المساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية »

والواقع أن العمال الجزائريين يعتبرون في فرنسا « فئة » قائمة بذاتها ، تكلف بأشق الأعمال نظير أرتفه الأجور ، مستغلين جهل هؤلاء الجزائريين وفزعهم من التعطل في بلد يجهلون قوانينه ومدى حمايتها للحقوق ، بل يجهلون تلك الحقوق أصلا . . . والغربة بجملة للوحشة والرغبة . . .

وأمام صاحب العمل فرصة وضع العامل في الفئة التي يقدرها من فئات العمال ، فهناك درجات متفاوتة في الأجر حسب المهارة ونوع العمل ، فليس أسهل على صاحب العمل من وضع الجزائري المسكين في أقل الفئات دون رقيب ولا حسيب . وهكذا يتقاضى الجزائري أجراً أقل من أجر زميله الفرنسي في نفس الورشة أو المصنع بمقدار كبير ...

ويتراوح أجر الجزائري بحسب محل العمل بين ٢٥٠٠ فرنك أسبوعياً في مصانع واتليه . و ٢٨٠٠ فرنك أسبوعياً في مصانع باينوليه . و ٥٥٠٠ فرنك إلى ٦٤٠٠ فرنك كل أسبوعين في مصانع هتشنسون . . .

ولهذا السبب ترى العمال الجزائريين يتقدمون باستمرار إلى اجتماعات النقابات بطلب إعادة النظر في مسألة كفاءتهم وفئاتهم الفنية كما يطلب الشبان منهم قبولهم في مراكز التدريب المهني كي يستفيدوا من الخبرة ويحصلوا على مؤهل رسمي بها .

كما يطالبون أيضاً بمعاملتهم أمام لجان تعويضات البطالة على قدم المساواة مع العمال الفرنسيين ، بغير اشتراط لحد أدنى للإقامة في الدائرة الواحدة . .

وأما حالة المهاجرين الصحية ومساكنهم المزرية فهي موضوع مطالب خاصة هي :

« فرض نظام دقيق وسياسة ثابتة للمساكن التي تأوي أبناء شمال أفريقيا ، تراقب فيها نظافة الأثاث سواء في الفنادق أو الخانات ، كما تراقب الأسعار مراقبة فعالة . ويجب كذلك أن توضع المؤسسات الصناعية التي يعملون بها والأحياء التي يعيشون فيها تحت مراقبة

صحية فعالة . .

كما طالبوا بإقامة مساكن على نفقة أصحاب الأعمال أو نفقة السلطات العامة . وإلى أن تشيد هذه المساكن يجب إسكانهم في مساكن لائقة . .

وهناك مسألة أخرى حساسة ، تتعلق بالأعياد الإسلامية والعطلات فالجزائريون يصرون على أن يعترف أصحاب الأعمال بهذه العطلات والأعياد ، فيمنحونهم عنها أجراً ، شأنهم في ذلك شأن الفرنسيين . .

ويطالبون أكثر من ذلك بمنحهم شهراً إجازة بأجر ، كي يزوروا مسقط رأسهم مرة كل سنتين ، مع ضمان تشغيلهم عند العودة . ولا يقل عن هذه المطالب في الأهمية المطلب الخاص بالمساواة في العلاوة الاجتماعية . فالجزائري يمنع علاوة اجتماعية — بحسب عدد أفراد أسرته — أقل مما يتقاضاه زميله الفرنسي من فئة نفسه كما يتبين ذلك من الجدول الآتي

عدد الأطفال	مقاطعة السين	الجزائري
١	١٠١٣٠ فرنكا	٧٢٠ فرنكا
٢	٣٠٩٩٠	١٤٤٠
٣	٥٠٦٥٠	٢١٦٠
٤	٧٠٣٤٥	٢٨٨٠
٥	٩٠٠٤٠	٣٦٠٠
٦	١٠٠٧٣٥	٤٣٢٠

فضلا عن حرمان الجزائريين من مكافآت الحمل والوضع . كما أن

الجزائري حين يتعطل يحرم من العلاوة الاجتماعية ، في حين يتمتع بها زميله الفرنسي على الدوام .

يقابل هذا ان العامل الايطالي المهاجر إلى فرنسا يقف على قدم المساواة في كل هذه الأمور مع العامل الفرنسي ، ويتقاضى علاوة اجتماعية تساوى علاوة الفرنسي ، مع أن أسرته مقيمة بإيطاليا... ولت الأمر وقف عند هذا الحد ، فهناك بلية و التأمين الاجتماعي ، فالجزائري يعامل فيه معاملة تجعله ضحية عملية نصب مقنعة . . .

فالعمال الجزائريون مسجلون تسجيلا اجباريا في التأمين الاجتماعي فينضم من رواتبهم وأجورهم ما ينضم من أجور العمال الفرنسيين سواء بسواء . فكانت أبسط قواعد العدل تقتضي أن تستفيد عائلاتهم وأن يستفيدوا هم من كل ما يمثله ذلك التأمين من ضمانات وتعويضات مقابل الاخطار الواقعة عليهم . ولكن الواقع أن عائلاتهم الموجودة في الجزائر مستثناة من ذلك الحق المشروع ... وقد قدرت في مارس سنة ١٩٥٠ قيمة الفوائد الحاصلة سنوياً نتيجة حرمان هذه العائلات الجزائرية من حقوقها بمليارين من الفرنكات باقية للآن في صندوق التأمين الاجتماعيين . وقد أعلن أخيراً أن البحث دائر حول توجيه هذه المليارات المتجمدة لخدمة المؤسسات التي تعنى بالجزائريين في فرنسا ، من قبيل التدريب المهني وإنشاء المساكن ... وهي مسائل كان العدل يقتضي أن تتحملها الخزنة العامة وحدها ، أو بالاشتراك مع أصحاب الأعمال وللعمال الجزائريين في هذا الصدد مطلبان هما :

١ — أن تدفع الاعانة الاجتماعية لنوابهم في الجزائر مباشرة

بغير وساطة الخزاتة العامة في الجزائر ، وبتففس النسب المعمول بها في فرنسا . .

٢ — توزيع الفروق المتجمدة الناجمة عن اختلاف فئات الأجور بين الجزائريين والفرنسيين ، على أصحابها الشرعيين كل حسب استحقاقه .

وهذان المطلبان هما بعبارة أخرى تطبيق قانون ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ بالنسبة للمطلب الأول ، وقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالنسبة للتأمين الاجتماعي . .

وقد أدرك العمال الجزائريون في فرنسا أن المطالبة لا تجدى وحدها ، بل لابد من أن يساندها عمل نقابي إيجابي . ولهذا عضدوا نقابات العمال الفرنسية ، لعلهم أن مطالب اخوانهم الفرنسيين في المصنع نفسه هي لصالحهم . وأن صاحب العمل هو عدوهما المشترك وأن ما يصيبه العامل الفرنسي من تحسن في ظروفه لابد أن يعم الجزائري الذي يشاركه نفس العمل في نفس الظروف

ويعلم العامل الجزائري أيضاً أن مصالحه الخاصة لا يمكن أن تتحقق أو يدافع عنها بمجهوده الفردي ، فلا بد من اشراك سائر العمال في المصنع معه في ذلك الدفاع . ولذلك كله يقوم العامل الجزائري على الانضمام إلى النقابات العمالية الفرنسية كلها وجد إلى ذلك سبيلا أي كلما سمحت تلك النقابات له بالانضمام إليها .

ولا يجب أن ننسى أن الجالية الجزائرية قوية لا يستهان بها في الصراع الاجتماعي ، وأقرب دليل على ذلك ما حدث في مظاهرات أول مايو سنة ١٩٥٠ ثم تكرر بعد ذلك في عدة مناسبات . . فأقنع من كان يكابر في قيمة هؤلاء الجزائريين وجدواهم على الحركة

النقابية ، وتحول الرأي العام العالى إلى فتح الأبواب لهم على مصاريعها والترحيب بهم بين صفوف المكافحين .

والواقع أن موقف العمال الجزائريين في فرنسا لم يكن على الدوام مفهوماً كل الفهم لدى العمال الفرنسيين . . فمنهم من لا يزال يرى فيهم مجموعة من المرتزقة التي ينبغي أن تقبل ما يوكل إليها ، وبالأجر الذي يسمح لها به . وتلك ولاشك بقية من الشعوبية القديمة ، تستر أحياناً تحت قناع زائف من الخطب الديماغوجية والعبارات الرنانة الجوفاء . . .

وهذا المسلك يدعو إلى ارتياب الجزائريين في اهتمام النقابات بمطالبهم الخاصة ، بما حدا بهم حتى العهد الأخير إلى الوقوف من الحركات النقابية موقفاً انعزالياً سيئاً تفسيره .

ففي الانتخابات التي تجرى في مناطق للجزائريين فيها عدد كبير لا نرى بين أسماء المرشحين للجان النقابات أو لمجلس التأمين الاجتماعي اسم مرشح جزائري واحد — كما حدث في فالنسين في ٨ يونيو سنة ١٩٥٠ ، أي بعد ما كان من الجزائريين في مظاهرات أو مايو من شعور بليخ — الأمر الذي حدا بالجزائريين إلى تقديم قائمة مستقلة للمرشحين الجزائريين . وكانت النتيجة طبعاً سقوط هذه القائمة ، وظهور الانقسام واضحاً في تلك الانتخابات بين أبناء شمال إفريقيا وأبناء فرنسا .

وتكرر في السنوات الأخيرة مثل ذلك الانقسام ، ولا سيما في الحركات التي اضطرت العمال الجزائريون إلى القيام بها بمفردهم . ولئن أفلحت بعض هذه الحركات في كسب بعض الحقوق المضرومة ، فليس في ذلك ما يحدد الحقيقة الثابتة ، وهي أن الحركات النقابية الفرنسية

خسرت عنصراً لا يستهان به باهمال أبناء الجزائر وتقاعدها عن كسب ثقتهم وتشايطهم ...

ومع هذا فلم يتقاعس العمال الجزائريون عن الاسهام في المؤتمرات النقابية الفرنسية ، وعرض مشاكلهم عليها ، وتعاضد الحركة العمالية عامة . فهذا مندوب عمال أبناء شمال إفريقيا المقيمين في السامر يخاطب المؤتمر السابع عشر لعمال الصناعات المعدنية فيقول :
« إن الكفاح الذي قرره المؤتمر لتحسين حالة الطبقة العاملة الفرنسية يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكفاح في سبيل المصالح المادية والأدبية للعمال من أبناء شمال إفريقيا . . فقد أظهروا كذب الدعوى التي تزعمهم عبيداً مستخرين خائعين لنير أصحاب الأعمال ونير الاستعمار . . وقد أثبتوا — حين لم تهمل مصالحهم — أنهم حلفاء يعتمد عليهم ويوثق بهم . فهم يلتمسون العون أولاً ، ولهذا ظلوا بعيدين عن الميدان كلما رأوا حقوقهم تهمل ومطالبهم لا توضع موضع الاهتمام من إخوانهم عمال فرنسا ،

ويظهر أن العمال الفرنسيين غافلون عن حقيقة كبرى ، هي أن الجزائري رجل يرسف وطنه في أغلال الاستعمار ، فهم الأول موجه إلى تحسين حاله وكسر قيود ذلك الاستغلال الاستعماري والاتجاه بوطنه نحو هدفه الأوحده : وهو الاستقلال . . والكفاح الاجتماعي في نظره مرتبط تمام الارتباط بالكفاح الوطني والمشكلة الوطنية وفي هذا تبرير كاف للحاح الذي يلجأ اليه العمال الجزائريون في عرض مشكلة تحرير وطنهم على المنظمات النقابية في فرنسا .

وهذا عضو مسئول من أعضاء لجنة شمال إفريقيا يخاطب زملاءه الفرنسيين في صدد الحالة العامة للعمال أبناء شمال إفريقيا في منطقة

ناريس قائلا :

« إننا لم نفرق ولن نفرق بين مطالبنا المادية ومطالبنا الجوهرية :
ألا وهو إستقلال بلادنا .

وإننا لنعتقد بحق أن شمال إفريقيا في المستقبل لن يكون فيه مكان
لمثل ذلك الضغط أو مثل هذه الفاقة .

« إننا ، بعبارة أخرى ، وطنيون أحرار متحررون . . . ولسنا
كما وهم زملاؤنا الفرنسيون أصحاب وطنية شعوبية أو تصبئية . .
« إننا للعامل الجزائري عدوين : الرأسمالية الاستغلالية ،
والاستعمار الذي كان ولا يزال أبشع صور إستغلال الانسان لأخيه
الانسان . .

« أيها الرفاق الفرنسيون ! أعيوننا على قهر هذا الاستعمار الغاصب ،
فهو علة جميع مصائبنا ، فأنكم لو فعلتم تعيينون أنفسكم . . ذلك أن
القضاء على الاستعمار فيه القضاء على فرع من أهم فروع الرأسمالية . .
فتحررنا هو تحرركم وانتصارنا فيه نصركم . . . »

فكان ذلك الخطاب التاريخي خير تعبير عن موقف العامل
الجزائري في فرنسا . ذلك الموقف الذي يفسر ويبرر كثيراً من
من الانقسامات في صفوف العمال ، بين الجزائريين والفرنسيين .
ونضرب لذلك مثلاً ما قرره العمال الفرنسيون من الاضراب عن
شحن الأسلحة المصدرة إلى لبنان في أول يونيو سنة ١٩٤٨ ، لأن هذه
الأسلحة ستستخدم في حرب فلسطين . . وإذا بالعمال الجزائريين لا
يتضامنون مع إخوانهم الفرنسيين ويشحنون الأسلحة بهمة ونشاط
تنفيذاً لقرار الحركة القومية الجزائرية بالتضامن مع الدول العربية
في موقفها من مشكلة فلسطين . .

ولا يفوتنا أن تنوه شعضد الجزائريين المهاجرين لحركات إخوانهم
العمال الجزائريين في الجزائر نفسها ، لأن تلك الحركات تبسدف إلى
الحصول على الحق الطبيعي في تكوين نقابات حرة ووطنية ، تصلح
أساساً لتحرير الوطن سياسياً واجتماعياً . .

الفصل السادس

المهاجرون والحركة الوطنية في الجزائر

لا يزال بين الفرنسيين من تأخذهم الدهشة حين تتكلم عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ، كلامنا عن هجرة أجنبية ، وتقارن بين العامل الجزائري في فرنسا والعامل الإيطالي هناك . ذلك أنهم ينظرون إلى اعتبار القانون الذي يجعل من الجزائري مواطناً فرنسياً له حق الانتخاب في برلمان فرنسا ، وتطبق ، عليه نصوص القانون التي تطبق على زميله الفرنسي . ولهذا فهم يرون مشاكل المهاجرين الجزائريين مشاكل فرنسية داخلية ، تحل داخل فرنسا .

ولا شك أن من يرون هذا الرأي لا دراية لهم بواقع الأمور . فالجزائري في فرنسا جزائري وليس فرنسياً . وكل ما في بلاده يؤكد له أنه مستعبد ، وأن الحركة الوطنية الجزائرية هي أمسه الوحيد في الخلاص . وإذا كانت الدولة الجزائرية لم تقم بعد فإن الشعور الوطني بين الجماهير في الجزائر من أقوى ما يكون . . . وهو بين المهاجرين إلى فرنسا أقوى وأشد . . .

وذلك الشعور أقوى من كل نص قانوني أو دستوري . ولكننا نحب أن ننظر في الوضع القانوني للمهاجر الجزائري قبل أن نلتقل إلى دور المهاجرين في الحركة الوطنية .

لقد بدأ القانون الفرنسي في سنة ١٨٦٥ بإطلاق اسم «رعية فرنسية» على جميع الجزائريين ، ولكن دون منحهم الحقوق السياسية المخولة للمواطن الفرنسي . بطاب نجنس خاص . . . فثار جميع الجزائريين على هذا القانون ولم يتقدم بطلب التجنس إلا البذر اليسير منهم .

وفي ١٧ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر قانون خاص للجزائر عن المولودين في فرنسا ، يقضى بأن هذا المولود إذا بلغ رشده في أرض فرنسا صار « مواطناً فرنسياً » . أما إذا كان عند بلوغ رشده في أرض الجزائر ، « فهو رعية فرنسية » ليس إلا !
وهذا الوضع أوضح وأفضح - من الوجهة الفقهية - من أن يحتاج منا إلى تعليق !

وفي ٧ مارس سنة ١٩٤٤ صدر قانون يقضى بأن « المسلمين الفرنسيين من أهل الجزائر يتمتعون بها للمواطنين الفرنسيين من حقوق وما عليهم من الواجبات » وأن بعض هؤلاء « مثل الضباط وحملات الشهادات العلمية ، يعتبرون مواطنين فرنسيين ، ويدعى سائر الفرنسيين المسلمين إلى اعتناق الجنسية الفرنسية .

وفي ١٤ مارس سنة ١٩٤٥ منح جميع الجزائريين والجزائريات المقيمون بفرنسا منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ حق التصويت في الانتخابات البلدية والقروية بأنحاء فرنسا .

وفي دستور سنة ١٩٤٦ منح جميع الجزائريين الجنسية الفرنسية وعدوا مواطنين فرنسيين .. وصار لمن يكون منهم في فرنسا كل ما للمواطن الفرنسي من صفات ومزايا .

وليس لنا من تعاقب على هذه النصوص أكثر من لفت النظر إلى حق الانتخاب الذي خول للجزائرية حين تكون في فرنسا ، ولم يخول لها حين تكون في موطنها !

وننتقل الآن للكلام عن دور المهاجرين في الحركة الوطنية الجزائرية . وهو دور ضخم ، بدأ غداة الحرب العالمية الثانية .

وخالق هذه الحركة هو الزعيم د مصالى الحاج ، الذى عاش فى فرنسا
ولا سيما فى باريس بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٣٧
وكانت هناك منذ سنة ١٩٢٥ حركة خاضعة للتيارات اليسارية
المتطرفة ، هى حركة « نجمة شمال إفريقيا » ، أى اتحاد مسلمى
الجزائر وتونس ومراكش . فتولى مصالى الحاج وأنصاره فصل
هذه الحركة الوطنية سياسياً عن أى تأثير خارجى ، وإقامة مركز
منظم لها فى فرنسا ، بدأ بمؤتمر عام عقد فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣
بباريس فى الدار رقم ٤٩ بشارع بريطانيا . وقد تولى هذا المؤتمر
وضع برنامج الحركة السياسى ، ذلك البرنامج الذى اعتنقه فيما بعد
حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الشعب الجزائرى .
وفى ذلك المؤتمر تقررت وسائل للكفاح خاصة بالجزائر ، مع
تأييد وحدة المطالب لسائر بلدان شمال إفريقيا . .
ويتضمن ذلك البرنامج ثلاثة أقسام :

١ - القسم الأول

(١) أن يلغى فوراً القانون الخاص بالأهالي وجميع التدابير الاستثنائية

(٢) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .

(٣) حرية السفر إلى فرنسا وإلى سائر البلاد الأجنبية .

(٤) حرية الصحافة والاجتماع ومنع الحقوق السياسية والنقابية

(٥) إلغاء المجلس الاقتصادي المنتخب بالاقتراع المقيد، وانتخاب برلمان وطني جزائري بالاقتراع العام .

(٦) إلغاء المناطق المحظورة عسكرياً والمجاسس المختلطة وانشاء مجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام.

(٧) تعيين الجزائريين في جميع المناصب العامة بغير استثناء أو تفریق بحسب الكفاية . وأن يدفع أجر واحد عن العمل الواحد للجميع . .

(٨) تعليم اللغة العربية تعليماً إجبارياً ، وإباحة جميع أنواع التعليم للجميع ، وانشاء مدارس عربية جديدة . وأن تكون جميع المكاتبات الرسمية باللغتين العربية والفرنسية معا . .

(٩) فيما يختص بالخدمة العسكرية ، يجب احترام تعاليم القرآن التي تمنع المسلم من قتل المسلم . .

(١٠) تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين ومنها حق الأسر الجزائرية في معونة التعطل ، ولو كانت هذه الأسر . في الجزائر ، والحق في العلاوة الاجتماعية على قدم المساواة مع العمال

الفرنسيين .

(١١) التوسع في السلفيات الزراعية لصغار الفلاحين ، وتنظيم
الرى تنظيماً معقولاً علمياً والتوسع في إنشاء طرق المواصلات ،
واعادة ضحايا المجاعات والقحط الدوري ...

٢ - القسم الثاني

- (١) استقلال الجزائر استقلالاً تاماً
- (٢) انسحاب جميع قوات الاحتلال . .
- (٣) انشاء جيش وطني .

الحكومة الوطنية التأسيسية

- (١) انشاء جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام
- (٢) حق الاقتراع العام بجميع أنواعه ودرجاته ، وحق الترشيح لكل الجمعيات العامة ، لجميع سكان الجزائر
- (٣) اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد
- (٤) تسليم جميع المرافق الاقتصادية والعمرانية والمناسجم والموانئ التي اغتصبها المحتلون ، إلى الدولة الجزائرية صاحبة الحق الشرعي فيها .
- (٥) مصادرة الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الاقطاعيون أذئاب الغاصب ، والمستعمرون والشركات الاستغلالية ، ورد هذه الملكيات المصادرة إلى الفلاحين الذي يزرعونها ، واحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة
- (٦) التعليم مجاني والزامي في جميع مراحله ، وباللغة العربية ،
- (٧) تعترف الدولة الجزائرية بحق النقابيين في الاضراب والتضامن وتنمية الحقوق الاجتماعية بالكفاح النقابي .
- (٨) مساعدة الفلاحين بقروض معفاء من الفوائد كي يشتروا الآلات والأسمدة والبذور ، وتنظيم الري ووسائل المواصلات

وقد قدر لجمعية نجمة شمال افريقيا أن تحمل رسماً فحملت أسماء
متعددة جملة مرات ، إلى أن تأسس حزب الشعب الجزائري في
١١ مارس سنة ١٩٣٧ بمدينة « نانتر » .

وفي تلك السنة عاد مصالي حاج إلى الجزائر ، كي ينقل مركز
حركة التحرير من المهجر إلى أرض الوطن . وصار على المهاجرين
أن يثابروا على كفاح خرج من بين أيديهم زمام قيادته ، ولكن
بقي عليهم أن يمدوه بعنصر فعال من أقوى عناصره في الجهاد . . .
ملتفين حول تلك المبادئ ، وحول الزعيم « مصالي حاج » .
وليس من غايتنا هنا أن نبسط تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية
فحسب وإنما نريد أن نبسط نصيب المهاجرين من هذه الحركة .
فالظروف الخاصة التي تحيط بالجمالية الجزائرية في فرنسا تفرض
عليها مهمتين أساسيتين :

أولاً : نشر الدعوة للحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا وإقناع
شعب فرنسا بها

ثانياً : كسب الانصار والأصدقاء الشرفاء لهذه الحركة المكافحة
وأن تيار التاريخ في هذا القرن ليرينا إِبْرُوضُوح أن سياسة
الاستعمار تسير نحو نهايتها المحتومة ، فالبلاد المحتلة تتحرر واحدة
بعد الأخرى تباعاً ، والمتعصبون للاستعمار يقلون يوماً بعد يوم ،
بتأثير التحرر الفكري والوجداني ..

وهذا شعب الهند الصينية (فيتنام) قد حمل السلاح في وجه
فرنسا حين أعيتته الحيلة معها . . وفيتنام وشمال افريقيا هما درتا
الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية .

وانتا على يقين أن السياسة الاستعمارية لا تجد التأييد التام من

جميع الفرنسيين . ولا شك أن في فرنسا اليوم رأياً عاماً قوياً ضد الاستعمار وسياسته الاستغلالية .

بل أن أشد أنصار الرجعية لا يستطيعون اليوم أن يجاهروا بتأييد الاستعمار ، فيكفرون في نظم تخفى تحت ظاهرها الخادع حقيقة الاستعمار الخبيثة ..

ولكن يبدو أن الشعب الفرنسي يعلق اهتماماً كبيراً على الجزائر وسائر شمال إفريقيا ، لارتباطها بسطوة فرنسا في البحر الأبيض المتوسط . ولهذا يتعاقب ببلادنا أكثر من تعلقه بفيتنام البعيدة في أقصى الشرق .. ويرى في ضياع شمال إفريقيا كارثة سياسية محققة . ولهذا يميلون في فرنسا إلى نوع من الاندماج يضمن بقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا ارتباطاً أبدياً .. أو أى حل آخر يؤدي إلى ذلك الارتباط ..

أما الشعب الجزائري نفسه ، فيرى أن الحل الوحيد للاشكال، هو الحل الذي تنادى به اعتبارات التاريخ وشواهد، ألا وهو « الاستقلال القومى » . لأن ذلك الاستقلال هو المظهر الحتمى لحق تقرير المصير . وأما شكل الحكم فيترك للجمعية تأسيسية تنتخب انتخاباً عاماً من جميع السكان بغير تفريق بين الأجناس أو الأديان كي تخرج لنا هذه الجمعية حكومة ذات سيادة داخلية وخارجية .. أو كما قال « مصالى » :

— ان هذه الحكومة المنتخبة انتخاباً ديموقراطياً ستعمل على اسعاد الشعب الجزائري ، وستدعو جميع الكفاءات الجزائرية إلى مساعدتها في مهمتها ، دون تقييد بجنس أو دين أو طبقة اجتماعية ، لا فرق بين رجل وامرأة

هذه هي الأمانى التى تحتقها الجالية الجزائرية فى فرنسا وتدعو
لنحقيقها ، وتلشر الدعوة لها بين صفوف الفرنسيين .
وهى مهمة صعبة ولا شك ، لأن تأصل الأفكار الخاطئة
الموروثة يقف حائلا دون الفهم والاعتناع . ولكن الجزائري مؤمن
بحقه الشرعى والطبيعى ، متمسك به ، واثق من النصر فى النهاية
لأنه لا يريد بطلب حريته إلا الخير لنفسه ولغيره من الشعوب
الأخرى ، ولا يضره شراً أو عداء لأحد .

وهذا د مصالى ، يقول فى سنة ١٩٣٥ :

« لا وجه للبقارنة بين وطنية شعب مستعمر محتل ، ووطنية
شعب حر مستقل . . فوطنية الشعوب المحتلة وطنية تحرورية ، تجد
لكفاحها موضوعاً فى الاستغلال الاستعماري وسياسة القهر والكبت
أما الأمم المستقلة ، فوطنيتها الجياشة — من قبيل وطنية فرنسا
 وإيطاليا وألمانيا واليابان فى الوقت الحاضر ، ليست للحرية ، ولكن
عليها . فهي لا تقنع بما غضبت واستعمرت ، بل تطمع فى مزيد من
التوسع والاستعمار الاستغلالي . »

ويحرص مصالى حين يخطب فى المكافحين من المهاجرين
الجزائريين على أن يقول لهم أن مهمتهم هى كسب « الأصدقاء »
من أفراد الشعب الفرنسى .

ولم تعد الحركة الوطنية الجزائرية أصدقاء وحلفاء طبيعيين
فى فرنسا ، فكل الديموقراطيين الحقيقيين من الفرنسيين أعداء
للاستعمار ، لأنه أسوأ مظاهر الاستغلال الإنسانى ، فهو وصمة عار
فى جبين القرن العشرين

ان جميع الديموقراطيين الفرنسيين يدركون تمام الإدراك ان

للرأى السالىة الفرنسىة سندا واحداً متين : هو الاستعمار ، فيجب تدمير هذا الأساس كى ينهدم البناء الذى يقوم عليه .

وهذا هو ما يحاول المهاجرون الجزائريون ادخاله الى جميع الآذان ، وايصاله الى جميع الافهام ، بكافة طرق الدعوة والاقناع . ولعل آخر دليل وأوضحه على ذلك ما جاء فى منشور حركة انتصار الحريات الديموقراطية فى سنة ١٩٥٠ ، على أثر ما عانته صحيفة « الجزائر الحرة » من مصادرة :

« إن هذا التدخل القبيح لمنفى الجزائر الحرة من الصدور يجب أن يثير الأحرار ، فهذا السلاح قد يستعمل غداً ضد أى صحيفة أخرى فرنسية لا يرضى عنها الرجعيون . فالدفاع عن هذه الصحيفة وعن حقها فى الصدور والتعبير بحرية عن أمانى الشعب الجزائرى : إنما هو دفاع عن مصالح الصحافة الديموقراطية جمعاء ، ويجب أن يتضامن جميع الديموقراطيين فى ذلك الدفاع .

وأن هذه لى الفرصة الذهبية كى يبرهن الشعب الفرنسى الحر على أنه ليس من طينة حكومته الحالية ، ولا يقر سياستها المناهضة للحرية والديموقراطية . . فلينضم الشعب الفرنسى إلى حملتنا الدفاعية عن صحيفتنا المضطهدة .

« ولقد برهنت الحركة الوطنية الجزائرية فى جميع الظروف على أنها تعضد جميع المغلوبين فى مطالبهم بحقوقهم المهضومة ، وأنها تريد أن يقوم السلام الحقيقى على الحرية والمساواة لجميع أمم الأرض . . »
« إن الجزائريين الذين فى فرنسا إنما يدافعون عن حق جميع الشعوب فى تقرير مصيرها ، ولهذا كانوا دائماً مع كل حركة تهدف إلى إقرار الديموقراطية والسلام . . »

وسياسة الجزائريين الوطنية سياسة موحدة ، ذات قيادة واحدة
وهدف واحد . . . سواء كان الجزائري في فرنسا أو في بلاده . فليس
للمهاجرين سياسة متميزة عن سياسة حزب الشعب الجزائري . وإنما
كل ما هنالك أن لهم خطة معينة بحكم ظروفهم ، ولهم مهمة معينة في
الكفاح .

ويمكن أن نقول أن الهجرة بمثابة مدرسة تدريب للسكاكين
الجزائريين ، فالعامل الجزائري يجد في فرنسا فرصة أوسع للمشاركة
في الحياة الاجتماعية والمنظمات العمالية والكفاح الاجتماعي والتحرري
فينضج فيه روح الكفاح ، ويشهد حوده ، وتزداد خبرته .

ولم يغب هذا عن بصيرة الزعيم « مصالي » النفاذة ، فقد قرر في
سنة ١٩٢٦ أن أول واجبات « نجمة شمال إفريقيا » أن تربي جميع
أعضائها اجتماعياً وسياسياً . . .

وقد أيدت جمعية ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ ذلك القرار وجعلته في
صلب منهاجها .

مئات الألوف من مهاجري الجزائر بمثابة « احتياطي » خصب
بالامكانيات والكفايات للحركة الوطنية الجزائرية .

وفي كل سنة يعود المئات والألوف من العمال إلى الجزائر ليستأنفوا
كفاحهم من أجل وطنهم العزيز ولم ييخلوا عنه بالهجرة إلى فرنسا
ولكنهم يعودون أصلب عوداً ، وأصبح عزمهم ، وأمضى سلاحاً ،
وأوسع أفقاً وأشد يقيناً وأثقب نظراً . . .

خاتمة

هذه هي مشكلة الهجرة الجزائرية التي طالما ثار حولها الجدل منذ سنين .

إنها مشكلة قديمة ، ولكن عنصراً جديداً قد طرأ عليها في السنوات الأخيرة هو العنصر الجزائري نفسه : فالمهاجرون هم أنفسهم المعنيون الآن بمشاكلهم ، ولم يعد الميدان خالياً للفرنسيين للتشدد بالنظريات الاستعمارية الرجعية . .

ولم يعد صوت الجزائريين صدى في الأوساط الفرنسية الحرة فأثار ذلك ثائرة أصحاب المصالح الخصوصية ، من المستعمرين وأذئابهم وشهدت سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ حركة هجوم مضاد من ناحيتهم لتضليل الرأي العام الفرنسي عن حقيقة الموقف في الجزائر وللضغط على الحركة الوطنية الجزائرية . تارة بالاعتقال ، وتارة بالتعذيب . . وما حوادث أول مايو سنة ١٩٥١ الدامية إلا دليل ناصع على رغبة المستعمرين في مصادرة حرية المهاجرين الجزائريين في نشر الدعوة لبلادهم والتنديد بالاستعمار الاستغلالي .

ولكن رب ضارة نافعة فقد أفلحت هذه الاجراءات الاستثنائية حين استعملت في فرنسا نفسها — بعد أن كانت وقفاً على أرض الجزائر — في تقديم صورة واضحة للرأي العام الفرنسي لما يدور في الجزائر على يد حكومتهم وإدارتها الاستعمارية .

وأن غايتنا من هذه العجالة ، أن ندعوا جميع الأفراد من جميع الأجناس للاقتناع بالحلول التي أوردناها لمشكلة بلادنا ومشكلة الهجرة الجزائرية ضمناً .

ولكنكم حاولت بعض الجهات أن تعالج هذه المشاكل علاجاً
روماتيكياً لا نتيجة له ، مثل إنشاء جمعيات الصداقة الفرنسية
الجزائرية لرعاية عمال الجزائر بفرنسا ورفع مستوى معيشتهم . وهي
كلها كالنقش على الماء أو الكتابة على الرمال ، « فلا الريح أبقت
ولا الرمل وعى . . . »

فهي كلها محاولات لنذر الرماد في العيون ، والتظاهر الكاذب
بالعطف على الجزائريين المهاجرين . وباطن هذه المظاهر ما يعلمه
الجميع من سوء الاستغلال والتعصب .

إلا أن الاجراءات الاستثنائية التي تتبع مع الجزائريين
المهاجرين خاصة هي دليل على أن دولة فرنسا قد جعلت التعصب
والشعوبية من مقولاتها الرسمية .

وان المهاجرين ليشرحون بوجوههم عن هذه الحلول المبتورة
ويرون في مشكلتهم مسألة عليية اجتماعية سياسية ، يجب أن تحل
من أساسها ، بتقصي أسبابها الكامنة .

والأسباب الكامنة هي ما يبناء جهدنا في هذا الكتيب .
وعلاجها لا يكون إلا بإتاحة الفرصة للجزائر أن تلتجئ ما يكفي لأطعام
وإعالة جميع أبنائها في مستوى كريم لائق .

ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بقيام حكومة وطنية مستقلة تمثل
الشعب ، وتلغى كل الأنظمة الاستغلالية التي امتصت دماءه .

ولئن تضررت المصالح الذاتية الأناية للمستعمرين ، فلا ضير
ولا بأس ، مادام هذا الحل سيمكن لإقرار السلام والمحبة بين
الشعوب ، وهما ثمرة لا تعوضان ولا تقاس بهما جميع ثمرات
الأناية والجور .

أضافات

— ١ —

مستخرج من القرار العام الصادر
من المؤتمر الرابع لعمال شمال افريقيا
بمنظمة باريس (٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠)

استعرض المؤتمر حالة البؤس والفاقة الناجمة عن الاستعمار في
شمال افريقيا ، مما يحدو بأبنائه إلى الهجرة إلى فرنسا طلباً للرزق .
كما استعرض تعاون أصحاب الأعمال في فرنسا مع المستعمرين
بمعاملتهم هؤلاء المهاجرين معاملة خاصة قائمة على الجور والحيث
ويرى المؤتمر أن مصالح العمال الافريقيين لا يمكن الدفاع عنها
بمركبة مستقلة ، بل بتضامن جميع العمال . ولهذا فهو يهيب بالنقابات
العمالية أن تناصر قضية عمال شمال افريقيا ، فيكونوا يداً واحدة
مع العمال الفرنسيين في المطالب الآتية :

- (١) المساواة في الأجور من العمل الواحد للجميع
- (٢) دفع الاعانات الاجتماعية لعائلاتهم مباشرة في الجزائر
وتونس ومراكش
- (٣) التطبيق الكامل لقوانين الضمان الاجتماعي المعمول بها
في فرنسا .
- (٤) تمتع التونسيين والمراكشيين بالعلاج المجاني ومعاش
الشيخوخة .

(٥) احترام الأعياد الإسلامية ودفع الأجر عن عطلاتها
كاملا .

(٦) عطلة شهر كل سنتين للسفر إلى الجزائر والعودة منها ،
بأجر كامل مع ضمان العمل بعد العودة . . . وامكان تراكم هذه
الاجازات إلى أن تبلغ عامين ...

(٧) تنظيم مقياس لتحديد فئات العمل حتى لا يقع تحيز أو
حيف .

(٨) سياسة سكنية لأبناء شمال إفريقيا تكفل لهم مساكن
لائقة ورقابة على الخانات ومحال النوم من حيث النظافة والسعر .

(٩) تعويض التعطل للجميع بلا قيد ولا شرط

(١٠) الرقابة الصحية الدقيقة على الأحياء التي يسكنونها ..

(١١) سهولة القبول في مراكز التدريب المهني الأهلية
والحكومية .

(١٢) تنظيم دراسات مسائية

(١٣) احترام التقاليد الإسلامية وتسهيل أداء الشعائر . .

— ٢ —

قرارات المؤتمر الاتحادي السنوي

لحزب الشعب الجزائري

في ١٦ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

بعد أن أصدر المؤتمر قراراً بتأييدهم التام للزعيم الوطني
ومصالي الحاج، وزعامة الحزب المجيدة، واستنكارهم لاعتقال الأحرار
والمجاهدين، وتصميمهم على الكفاح في سبيل إطلاق سراحهم،

وقرروا الموافقة المطلقة على سياسة الحزب في العمل على توحيد صفوف الأمة في كفاحها لنيل الاستقلال التام وتحقيق وحدة شمال إفريقيا .

وقرروا أيضاً وجوب اللجوء الى وسائل حاسمة لمناهضة الاستبداد الاستعماري ، وما يبذله من جهود للتفريق بين أبناء المغرب .
كما قرروا أن الحركة لا تستبعد من صفوفها أى شخص لسبب عقيدته السياسية . ما دامت لا تتعارض مع البرنامج الوطني الديمقراطي للحزب ..

— ٣ —

تعبئة القوى الديمقراطية
ضد المصادرة المستمرة لصحيفة « الجزائر الحرة » .
نداء من اللجنة الدائمة والمكتب الاتحادي
لحزب الشعب الجزائري

إن الحكومة الفرنسية قد اشتطت في إقرار سياسة حاكما في الجزائر ، تلك السياسة التي تستهدف خنق صوت الشعب الجزائري فعمدت إلى المصادرة المستمرة لصحيفة « الجزائر الحرة » ، توسلا إلى تشييط همه القائمين عليها وإلحاق الخسائر المادية الجسيمة بهم .. فيكفوا عن إصدار صحيفتهم الحرة فكان الإدارة تهدف بهذا الاجراء إلى منع الصحيفة من الصدور ، منعاً عملياً . ليست له الصفة الرسمية أو القانونية .

« وأن هذه التصرفات البوليسية الشاذة لهى طعنة نبلاء لأبسط

قواعد حرية الرأي والقول ، ولجميع الحريات والحقوق التي تقدم
دساتير كل الأمم الديمقراطية وميثاق الأمم المتحدة . .
« ولتعلم الحكومة الفرنسية أن « حجاب الصمت » الذي تريد
إسداله على قضية الجزائر هين هتكة على المجاهدين الذين وطئوا النفس
على بذل كل مرتخص وغال في سبيل قضية بلادهم .
« فهناك عند اللزوم أكثر من وسيلة لإصدار صحف سرية ،
على غرار تلك الصحف التي سجلت أسماؤها في تاريخ الوطنية
الجزائرية من قبل ، وهي « الأمة الجزائرية » ، و « صوت الأحرار »
و « المهاجر » ، وغيرها .

« بيد أن هذا الكفاح الباسل ضد « حجاب الصمت » يحتاج
إلى معونة جميع الأحرار وأنصار الديمقراطية المخلصين على
اختلاف أوطانهم . . . وتتوالى البشائر علينا في الأزمنة الأخيرة
بأن الديمقراطيين الفرنسيين قد بدأوا يميلون إلى تأييدنا ،
واستنكار مصادرة (الجزائر الحرة) تلك المصادرة المستمرة المتوالية
وفي اعتقادنا أن تكتل القوى المعادية للاستعمار خليفة أن تجبر
الحكومة الفرنسية على التراجع عن سياستها الرجعية في خنق
الحريات . . فتخلي بين (الجزائر الحرة) وبين الصدور . . .

« ان العدوان على الصحيفة الجزائرية اجراء شاذ ، قد يغرى
نجاحه باستعماله ضد غيرها من الصحف ، وان كانت فرنسية ، إذا
ضاقت بها صدور الرجعيين فيجب على جميع الأحرار أن يعلنوا
أن قضية صحيفتنا هي قضيتهم ، لأن الحرية واحدة لا تتجزأ ،
والعدوان عليها عدوان على جميع الأحرار .

« وأن هذه هي الفرصة الذهبية التي يبين فيها الشعب الفرنسي



المهاجرون الجزائريون في باريس. إحدى المظاهرات التي كثيراً ما ينظمونها للمطالبة بحرية بلادهم

الحر أنه غير مؤيد لسياسة حكومته الرجعية في الوقت الراهن .
« وإن الحركة الوطنية الجزائرية قد أقامت الدليل مراراً على
إيمانها بضرورة اقرار السلام وحق تقرير المصير لجميع الشعوب ،
بغير تفريق ، فهي لا تضمن العدوان على أحد ...
« وأن حركة حزب الشعب الجزائري لتعلن اضطلاعها
بمسئولية قيادة العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا ، وتدعو جميع
الفرنسيين المخلصين في إيمانهم بالديموقراطية إلى تأييدها لأن قضية
الحرية واحدة ، وقضية العمال في جميع البلاد واحدة . .
« وهي تشكر للنقابات العمالية الفرنسية والهيئات الديموقراطية
مالقيته منها فعلاً من تأييد وعطف ،
« وليعلم الجميع أن مصير « الجزائر الحرة » هو مصير كل صحيفة
حرة بصرف النظر عن الجنس والهدف . وأن قضيتها هي قضية حرية
الرأى والصحافة الديموقراطية على الاطلاق . . .

باريس في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠

— ٤ —

نداء من حزب الشعب الجزائري

بمنطقة باريس

غداة حوادث أول مايو سنة ١٩٥١

يا شعب . باريس !

لقد سالت دماء العمال فوق أرض باريس لأول مرة منذ تم
التحرير . فقد هاجم الشرطة العمال الجزائريين الذين جاءوا مسالمين

للتظاهر إلى جانب شعب باريس على مألوف العادة في أول مايو . .
ولكن المناورة التي أراد ليونارد حاكم الجزائر الجديد أن تكون
ختام أعماله في رئاسة البوليس قد انقلبت على مثيرها الاستعماريين
وحبطت العمليات التي حشدت لها قوات ضخمة ، فلم تستطع الحيلولة
بين العمال الجزائريين والتظاهر جنبا إلى جنب مع رفاقهم الفرنسيين
ولو كره دكي ، دتوماس ، دليونار ، !

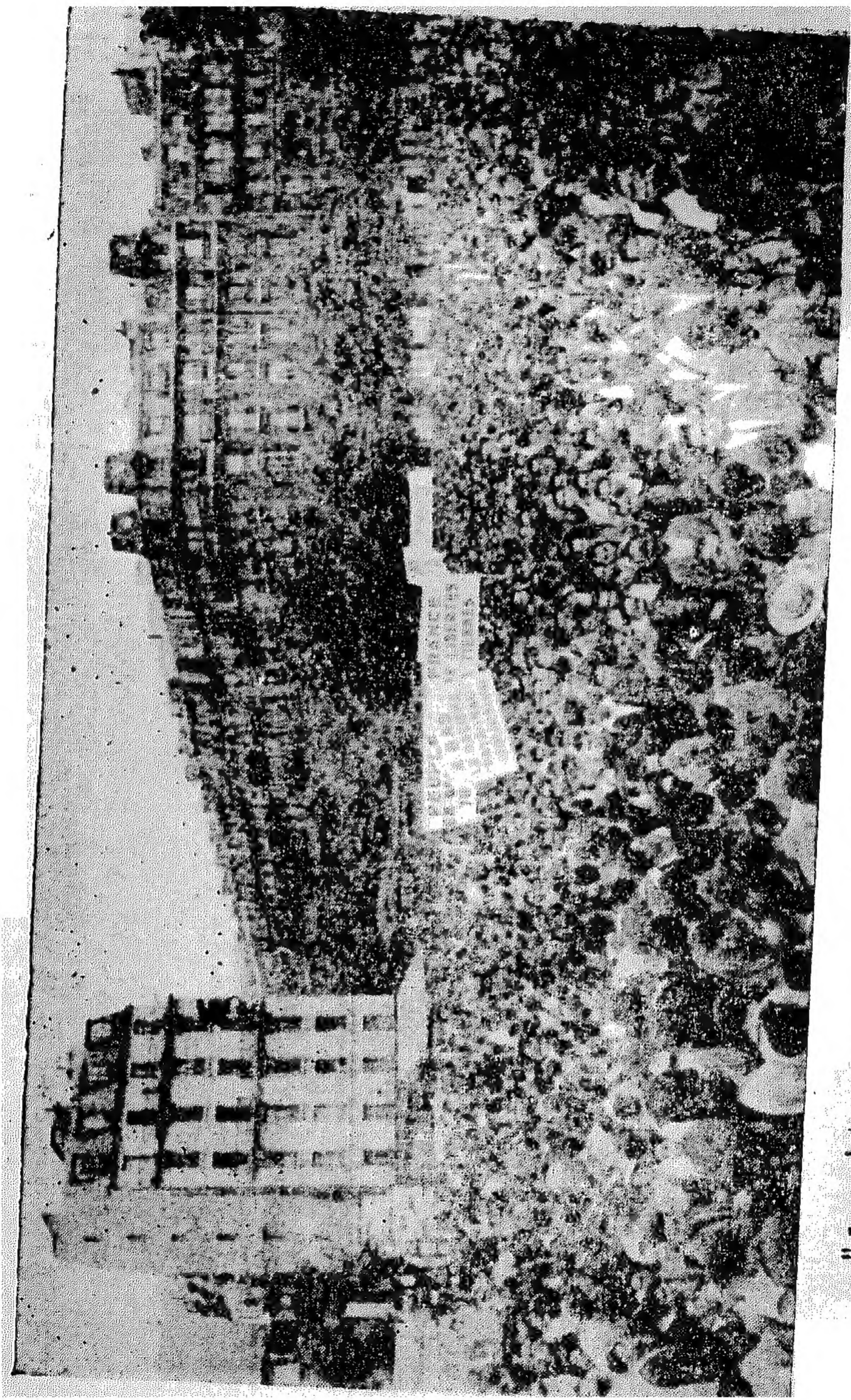
وأن جزائري منطقة باريس ليحيون في إخوانهم العمال الفرنسيين
ما أبدوه من تساند وتأيد لهم أبان هذه الحوادث ، حتى ارتد شرطة
دليونار ، على أعقابهم مدحورين . . وأن في ذلك لدليلا أعظم الدليل
على أن اتحاد القوى الديمقراطية والمناهضة للاستعمار لم يعد لفظاً
أجوفاً خاوياً من المعنى ، بل هو اسم على مسمى . .

لقد أدرك عشرات الآلاف من العمال الفرنسيين الذين ساندونا
في هذه المحنة أن الدفاع عن حرياتنا هو دفاع عن حرياتهم هم .
وأثبتوا ببسالتهم وأريحياتهم أنهم جديرون بتراث أسلافهم أهل
باريس الميامين في الدفاع عن الحرية والكفاح ضد الاستبداد .
ولقد أقمنا في أول مايو الدليل على أننا إذا اتحدنا استطعنا ان نفعل
كل شيء . .

ان قضية الجزائريين قضية عادلة ، فهم يريدون تحرير وطنهم من
نير الاستعمار ، والاستعمار أبشع وأحط مظاهر الاستغلال الانساني
ويريدون أيضاً انتزاع استقلال الجزائر المنصوب .

. . . وانها بهذا الوضع لقضية جميع الديمقراطيين . . .

إن الجزائريين يحيون أول مايو سنة ١٩٥١ ، و يعدونه بداية
مرحلة جديدة ، وخطوة جبارة في طريق اتحاد القوى المناهضة



مظاهرة كبرى للجزائريين في باريس تطالب بعودة الزعيم مصالى الحاج إلى بلاده، وقد حملوا صورة الزعيم

للاستعمار . . ذلك الاتحاد الذى يعمل فى سبيله نصف مليون من
العمال المهاجرين فى فرنسا .

باريس فى ٢ مايو سنة ١٩٥١

لجنة منطقة باريس
لحزب الشعب الجزائرى

5.209
65
9872



0406389